

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في إسرائيل لعام 2015

ملخص تنفيذي

تقرير حول الأراضي المحتلة بما في ذلك المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية، ملحق في نهاية هذا التقرير.

يصف القانون الأساسي الدولة على أنها دولة يهودية وفسرت قرارات المحاكم ذلك بأنه حماية حرية الضمير والإيمان والدين والعبادة، بغض النظر عن الانتماء الديني للفرد. ويتضمن القانون استثناء لجميع القوانين التي صدرت قبل صدور القانون الأساسي، وبالتالي ترك قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق، والتحول الديني تحت سلطة الهيئة الدينية المعترف بها ذات الصلة. بعد مشادات بين نشطاء يهود ونشطاء من الشبان المسلمين في الموقع الذي يشير إليه اليهود باسم جبل الهيكل (الذي هو أساس للمعبد اليهوديين الأول والثاني)، ويعرف لدى المسلمين باسم الحرم الشريف (والذي يضم قبة الصخرة والمسجد الأقصى)، وقعت اشتباكات بين الشرطة الإسرائيلية الوطنية ونشطاء فلسطينيين ابتداء من سبتمبر/أيلول وتوسعت إلى أعمال عنف بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في إسرائيل والقدس وغزة والضفة الغربية. وبلغ عدد الوفيات على جانبي الخط الأخضر ما مجموعه 127 فلسطينياً و 22 إسرائيلياً بين الأول من أكتوبر/تشرين الثاني وحتى نهاية ديسمبر/كانون الأول، إضافة إلى 20 حالة وفاة فلسطينية أخرى في غزة. وأشارت الحكومة إلى المخاوف الأمنية بصفتها سبباً لفرض قيود على وصول المسلمين إلى موقع جبل الهيكل/الحرم الشريف، وخاصة خلال الأعياد اليهودية، وهو ما احتج عليه المسؤولون المسلمون. ودعا بعض أعضاء الكنيست والمسؤولين الحكوميين إلى عكس سياسة حظر صلاة غير المسلمين في الحرم الشريف/جبل الهيكل، ولكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كرر علناً دعمه لترتيب الوضع الراهن. واصلت الحكومة السماح لغير اليهود، بما في ذلك المسلمون والمسيحيون، بالصلاة عند الحائط الغربي، لكنها استمرت في فرض حظر على صلاة مختلطة بين الجنسين. ولا تزال إمكانية تحقيق الرغبة في "صلاة المساواة"، أي السماح للرجال والنساء بالصلاة كما يشاءون، قيد النظر. نفذت الحكومة سياسات على أساس التفسير الأرثوذكسية اليهودية للقانون الديني، وبذلك عكست، على سبيل المثال، قرارها السابق للسماح لمجموعة أوسع من الحاخامات الأرثوذكس بإجراء عمليات التحول الديني. وواصلت الحكومة الاعتراف بالزيجات اليهودية الوحيدة التي يتم إجراؤها في البلاد عندما تتم تحت رعاية الحاخامية الرئيسية الأرثوذكسية. أعلنت الحكومة الحركة الإسلامية الشمالية بأنها "منظمة غير قانونية"، متهمة إياها بمحاولة تقويض نظام الحكم والتحرير

على العنف، وانتقلت إلى إغلاق المكاتب المرتبطة بها وتجميد أصولها؛ وفي نهاية السنة، كان قد اعتقل شخص واحد بسبب عضويته في الحركة. واعتقلت السلطات عشرات الأشخاص على صلة بهجمات "تدفيع الثمن" ضد المواقع الدينية المسيحية والإسلامية خلال العام، واحتجزت آخرين أو فرضت عليهم الإقامة الجبرية. وانتقد مسؤولون حكوميون الهجمات علناً، على الرغم من أنه تم تقديم لائحة اتهام فقط خلال العام ضد اثنين من الأفراد في حريق متعمد لكنيسة الطابغة.

وفي أعقاب أعمال العنف التي بدأت في جبل الهيكل/الحرم الشريف في شهر سبتمبر/أيلول، وقعت سلسلة من الهجمات التي شنها فلسطينيون واستهدفت يهوداً إسرائيليين داخل الخط الأخضر وأودت بحياة خمسة مواطنين إسرائيليين، منهم جنديان إسرائيليان أثناء الخدمة، ومواطن إريتري، بما في ذلك هجوم قام به مواطن فلسطيني يحمل تصريح عمل في إسرائيل حيث هاجم مجموعة من المصلين في مبنى إداري في تل أبيب، مما أسفر عن مقتل اثنين من المواطنين الإسرائيليين اليهود. ووقعت هجمات أيضاً ضد مواطنين عرب بصفتها هجمات انتقامية أو ثأرية، مثل عندما هاجم اسرائيلي يهودي يبلغ من العمر 17 عاماً مجموعة من العرب في ديمونا في 9 أكتوبر/تشرين الأول. استمر التوتر في العلاقات بين الجماعات الدينية والعرقية، بما في ذلك بين المسلمين والمسيحيين والعرب وغير العرب، واليهود العلمانيين والمتدينين، على الرغم من أن العديد من منظمات المجتمع المدني والقادة الدينيين عملوا على تشجيع التسامح والهدوء. في 18 يونيو/حزيران، أحرق أشخاص مجهولون قسماً كبيراً من كنيسة الطابغة على بحيرة طبريا في الطابغة وشوهوا جدران المبنى مع تعليقات تنطوي على ازدراء للمسيحيين.

وفي أعقاب ارتفاع حدة التوتر في جبل الهيكل/الحرم الشريف وحوادث العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، تحدث وزير الخارجية الأمريكي، وسفير الولايات المتحدة، ومسؤولون من السفارة مع مسؤولين حكوميين وقادة الكنيسة حول أهمية الإبقاء على الوضع الراهن في الموقع الديني دون تصعيد التوتر من خلال أعمال أو بيانات استفزازية. وفي لقاءات مع المسؤولين الحكوميين، أكد مسؤولو السفارة على أهمية التعددية الدينية واحترام التيارات غير الأرثوذكسية اليهودية. والتقى مسؤولون أمريكيون زائرون رفيعو المستوى، بما في ذلك السفير الأمريكي المتجول للحرية الدينية الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني، والممثل الأمريكي الخاص للشؤون الدينية والدولية، والممثل الخاص للمجتمعات الإسلامية، والمبعوث الخاص لمراقبة ومكافحة معاداة السامية في سبتمبر/أيلول، مع المسؤولين الحكوميين والجماعات الدينية وقادة المجتمع المدني من أجل التأكيد على التسامح والحوار وسبل الحد من العنف بدوافع دينية. وركزت

المبادرات التي تدعمها السفارة على الحوار بين الأديان وتنمية المجتمع، والتصدي لظاهرة الهجمات التي تعرف بـ "تدفيع الثمن" والدعوة إلى مجتمع مشترك للسكان العرب واليهود. وشارك موظفو السفارة في مناسبات دينية تنظمها جماعات يهودية، وإسلامية ودرزية وطوائف مسيحية لإظهار دعم الولايات المتحدة للتعددية الدينية، بما في ذلك حضور صلاة في كنيسة الطابغة بعد وقت قصير من هجوم متعمد ضدها.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية السكان بثمانية ملايين نسمة (تقدير يوليو/تموز 2015)، والذي يشمل الدروز (الذين يحتفظ الكثير منهم بالجنسية السورية)، والاسرائيليين الذين يعيشون في مرتفعات الجولان، و 200,000 من الإسرائيليين الذين يعيشون في القدس الشرقية. ووفقاً للتصنيف الديموغرافي للمكتب المركزي للإحصاء، يشكل اليهود حوالي 75 بالمائة من السكان، والمسلمون 17 بالمائة، والمسيحيون 2 بالمائة، بينما يشكل الدروز 1.6 بالمائة. أما النسبة الباقية، وهي 4 بالمائة، فتتألف من مجتمعات صغيرة نسبياً من الجماعات البهائية، والسامرية، واليهود القرائين، وشهود يهوه، والأشخاص الذين يصنفهم المكتب المركزي للإحصاء ضمن فئة "طوائف أخرى" - ومعظمهم من الذين يعرفون أنفسهم بوصفهم يهوداً ولكن لا ينطبق عليهم التعريف اليهودي الأرثوذكسي لمصطلح "يهودي" والذي تستخدمه الحكومة في الإجراءات المدنية، بما في ذلك العديد من المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق. وتتكون غالبية المواطنين غير اليهود من الذين ينحدرون من أصول عربية.

ووفقاً لاستطلاع أجري في أبريل/نيسان 2014 من قبل معهد رافي سميث لصالح وسيلة الإعلام واي نت Ynet، فإن أكثر من نصف الإسرائيليين اليهود يعتبرون أنفسهم علمانيين (53 في المئة)، و 26 في المئة يعتبرون أنفسهم "متدينين، تقليديين"، و 21 في المئة يعتبرون أنفسهم "متدينين/متشددين (أرثوذكس)" أو "حريديم". ومن بين الذين تتراوح أعمارهم بين 34 عاماً وما دون، 30 في المئة يعتبرون أنفسهم متدينين/متشددين في حين أن 15 في المئة فقط من البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً يعرفون أنفسهم على هذا النحو. ويشير استطلاع أجري من قبل مركز غوتمان التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية في عام 2013، إلى أن ما بين 500,000 و 600,000 يهودي تقليدي وعلماني يشعرون بنوع من الإنتماء إلى التيارات "المحافظة" أو

"الإصلاحية" من اليهودية. وهناك أيضا مجموعة من حوالي 15,000 من اليهود المسيانيين، بحسب ما أفادت الجماعة اليهودية المسيانية.

وتتركز المجتمعات البدوية المسلمة في النقب (الجنوب) والعديد من الغالبية الدرزية والمسيحية، والجاليات الإسلامية في منطقة الجليل (الشمال)، بعضها متجانس والبعض الآخر مزيج من هذه الجماعات الدينية. وهناك العديد من الجماعات المحلية الدرزية السورية وخليط من المسيحيين والدروز في مرتفعات الجولان المحتلة، فضلا عن الطائفة العلوية في قرية العجر.

ووفقا لإحصاءات الحكومة، كان هناك ما يقرب من 75,000 من العمال الأجانب الذين يحملون تصاريح عمل بالإضافة إلى 15,000 من العمال الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية في البلاد. ووفقا للحكومة ومنظمات غير حكومية، هناك 45,000 من المهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء المقيمين في البلاد، وهو عدد أقل من الـ 54,000 في العام السابق. ويشمل العمال الأجانب بروتستانت، وروم كاثوليك، وأرثوذكس وبوذيين وهندوس ومسلمين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

لا يوجد دستور. يصف القانون الأساسي البلد بأنه "دولة يهودية وديمقراطية" ويشير إلى إعلان قيام دولة إسرائيل، الذي يتعهد بحرية الدين والضمير، والمساواة الكاملة في المجالين الاجتماعي والسياسي، بغض النظر عن الإنتماء الديني.

ووفقا لأحكام المحكمة العليا، فإن النظام الأساسي الخاص بكرامة الإنسان وحرية يحمي حرية ممارسة المعتقدات الدينية، بما في ذلك حرية الضمير والإيمان والعقيدة والعبادة، بغض النظر عن ديانة الفرد. ويشمل القانون أحكام الحرية الدينية للمواطنين الدولية لحقوق الإنسان في إطار القانون المحلي للبلاد. ويتضمن القانون استثناء لجميع القوانين التي صدرت قبل صدور القانون الأساسي، وبالتالي ترك قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والتحول الديني تحت سلطة الهيئة الدينية المعترف بها ذات الصلة.

يسمح القانون لكل الجماعات الدينية بأعمال التبشير أو الدعوة. ويحظر القانون تقديم منفعة مادية في سياق التبشير. كما أنه من غير القانوني التبشير لشخص تحت سن 18 عاما دون الحصول على موافقة من كلا الوالدين.

تحتفظ الحاخامية الرئيسية بالسلطة على جميع مسائل الأحوال الشخصية اليهودية مثل الزواج والطلاق وإصدار شهادات التحول إلى اليهودية داخل البلاد بموجب القانون الحاخامي الأرثوذكسي.

ووفقا لحكم صدر عن محكمة العدل العليا في عام 2009 ويطالب الحكومة بوقف التمييز ضد دورات التحول غير الأرثوذكسي ، تقدم الحكومة التمويل لكل من برامج التحول الأرثوذكسية وغير الأرثوذكسية. عموماً لا يحصل الأقارب غير اليهود لليهود المتحولين على الجنسية بموجب قانون العودة، على الرغم من أن أطفال أي شخص متحول المولودين بعد التحول، مؤهلون للحصول على الجنسية سواء كان المتحول هو الأب أو الأم. كانت هناك حالات حيث حصلت الزوجة غير اليهودية أو حصل الزوج غير اليهودي على الجنسية بموجب قانون العودة.

يجرم القانون الدعوة إلى، أو الثناء على، أو دعم أعمال العنف أو الإرهاب حيث يمكن لتلك الأعمال أن تؤدي إلى العنف، بما في ذلك الدعوة إلى العنف ضد الجماعات الدينية.

يعترف القانون بالديانات اليهودية والمسيحية والإسلام، والدروز، والبهائيين. وتشتمل الجماعات الدينية المسيحية المعترف بها وفقا لنظام المحكمة العثمانية المعتمد (النظام الملكي) على: الأرثوذكس الشرقيين، اللاتين (الروم الكاثوليك)، الغريغوريين، الأرمن، الأرمن الكاثوليك، السريان الكاثوليك، الكلدان أو (الكلدان الكاثوليك الأحاديين)، الملكيين الكاثوليك اليونانيين، الموارنة، السريان الأرثوذكس والبروتستانت. وبناء على هذا النظام، الذي لا يفرق بين الطوائف البروتستانتية، لا تعترف الحكومة الجماعات البروتستانتية الفردية والجماعات الدينية المميزة. يتم التعرف على الجماعات الانجليكانية والبهائية من خلال القسم الثاني من مرسوم خاص يعرف بالأمر الاستشاري للمجلس الملكي، وهو قانون قديم من عهد الانتداب البريطاني تبنته الحكومة. هناك مساران قانونيان للحصول على اعتراف رسمي، وفقا للقوانين المعتمدة من فترة الانتداب البريطاني: من خلال إعلان الحكومة رداً على إلتماس يُرفع إلى مكتب رئيس الوزراء وفقا للأمر الاستشاري، أو عن طريق تقديم طلب التماس إلى وزارة الداخلية للاعتراف بها. ويمكن للجماعات التي رفضت طلباتها أن تستأنف الطلب لدى المحكمة العليا. الجماعات الدينية المعترف بها معفاة من الضرائب المفروضة

على أماكن العبادة ويمكن أن يكون لها محاكم منفصلة لتطبيق قانون الأحوال الشخصية الخاص بدينها، على الرغم من أنه لا يتوفر البروتستانت على نظام قضائي منفصل عن قضايا الأحوال الشخصية. لا يحتاج أعضاء الجماعات الدينية المعترف بها سوى موافقة وزارة الخارجية للحصول على تأشيرات الدخول، إلا أن أعضاء الجماعات غير المعترف بها يحتاجون أيضاً إلى موافقة وزارة الداخلية للسماح بالبقاء أكثر من 5 سنوات في البلاد. يحق لأعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها ممارسة شعائر عقيدتهم.

ينص التشريع على إنشاء مجالس دينية للمجتمعات اليهودية والدرزية. وتحظى وزارة الشؤون الدينية بسلطة متابعة المجالس الدينية اليهودية في البلد وعددها 133، والتي تقوم بالإشراف على تقديم الخدمات الدينية للمجتمعات اليهودية. لدى دائرة شؤون الجماعات غير اليهودية التابعة لوزارة الداخلية صلاحية النظر في القضايا الدينية المتعلقة بالجماعات غير اليهودية وتشرف على مجلس ديني للدروز. وتعد دائرة شؤون الجماعات غير اليهودية مجلساً دينياً يتألف من جميع الديانات المعترف بها، وهو بمثابة منتدى نقاش للجماعات الدينية المعترف بها. وتقوم الحكومة بتمويل نحو 40 بالمائة من موازنات المجالس الدينية بينما تمول البلديات المحلية ما تبقى. تشرف وزارة الداخلية على برنامج لتوفير التدريب الديني، وتقوم بتدريب رجال الدين الدروز والمسلمين الذين هم من موظفي الدولة على كيفية العمل مع الوزارات الحكومية. إن ما يقرب من 50 في المئة من أئمة المسلمين في البلاد هم من موظفي الدولة ويتلقون رواتبهم وتدريباً دينياً متواصلًا عن طريق وزارة الداخلية. ويتم تمويل رواتب باقي الأئمة عن طريق القطاع الخاص.

يجرم القانون الإزعاج المتعمد وغير المنصف لأي اجتماع من الأشخاص المجتمعين بصفة قانونية للعبادة، أو الاعتداء على أي شخص في مثل هذا الاجتماع. كما يجرم أيضاً تدنيس أي شيء يعتبر مقدساً من قبل أية مجموعة من الأشخاص، مع عقوبة ثلاث سنوات في السجن.

وينص القانون على حماية المواقع التي تعتبر أماكن مقدسة من قبل جماعات دينية من خلال تجريم الضرر والدمار، أو تدنيس الأماكن الدينية (مع إمكانية السجن لمدة سبع سنوات)، والتصرفات التي "تضر بحرية وصول" المصلين إلى الأماكن المقدسة (مع إمكانية السجن لمدة خمس سنوات). ويتم توفير حماية إضافية لمواقع دينية تعتبر أثرية بموجب قانون الآثار. وزارة السياحة هي المسؤولة عن حماية وصيانة المواقع الدينية غير اليهودية، في حين تحمي وزارة الشؤون الدينية وتحافظ على المواقع الدينية اليهودية. وينص القانون أيضاً على السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات لاتخاذ

إجراءات "من المرجح أن تنتهك مشاعر أعضاء الديانات المختلفة فيما يتعلق" بالمواقع الدينية. ويمنح القانون الحكومة، وليس المحاكم، سلطة البت في نطاق الحق في العبادة في بعض المواقع الدينية، وقد أيدت المحكمة العليا هذه السلطة الحكومية.

كما تقرر الحاخامية الرئيسية من يحق له الدفن في مقابر الدولة اليهودية، على نحو ينحصر فيه هذا الحق في أولئك الذين يعتبرون يهودا وفق المعايير الأرثوذكسية. وينص القانون على حق أي فرد أن يدفن في حفل تأبيني مدني. ويجرم القانون التدنيس المتعمد، أو التعدي على المدافن، والذي يعاقب عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

تقوم المدارس الحكومية العلمانية الناطقة بالعبرية بتدريس التاريخ اليهودي والنصوص اليهودية الدينية. وتغطي هذه الدروس بشكل رئيسي التراث اليهودي والثقافة اليهودية أكثر مما تغطي المعتقدات الدينية. أما المدارس الحكومية الناطقة بالعربية والتي يكون طلابها عربا، فإنها تدرس وبشكل إلزامي القرآن والإنجيل للطلبة المسلمين والمسيحيين العرب على حد سواء. هذا بالإضافة إلى وجود بعض المدارس اليهودية-العربية المستقلة المختلطة والتي تقدم بدورها فصولا دينية. وبموجب القانون، توفر الدولة ما يعادل تمويل المدارس العامة لنظامين من المدارس الدينية المتشددة، تابعين لحزب التوراة اليهودية المتحدة هما نظام "التعليم المستقل" ونظام "نوع التعليم التوراتي" التابع لحزب شاس. ويحق للقصر اختيار التعليم العلماني بغض النظر عن تفضيل الوالدين.

وتمنح القوانين الموروثة من عهود الإمبراطورية العثمانية والإنتداب البريطاني، سلطة قضائية على قضايا الأحوال الشخصية لبعض الجماعات الدينية. للمحاكم الدينية التي تديرها الجماعات الدينية المعترف بها رسميا سلطة قانونية على أعضائها في مسائل الزواج والطلاق والدفن. يحق للعائلات اليهودية والدرزية والمسلمة والمسيحية طلب البت في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك النفقة وحضانة الأطفال والوصاية، والعنف المنزلي، والأبوة، وتقسيم الممتلكات، قبل البت فيها في المحاكم الدينية أو المدنية. وتشمل الاستثناءات لهذا الحكم حالات الطلاق حيث تخضع النساء اليهوديات لسلطة المحاكم الحاخامية الحصرية إذا رفع أزواجهن القضية لتلك المحاكم أولاً، وكذلك قضايا الأبوة بين المواطنين المسلمين، والتي تتولى البت فيها حصراً محاكم الشريعة الإسلامية. وبالنسبة لأعضاء الجماعات الدينية التي لا تسمح بالطلاق، مثل الكاثوليك، فلا يمكنهم الحصول على الطلاق ما لم يغيروا انتماءاتهم الدينية إلى سلطة دينية مختلفة يمكنها التصديق على حالات الطلاق. وينص

القانون على التسجيل المدني لشخصين كزوجين فقط إذا اعترف كلا الشريكين بأنهما "لا دين" لهما، أو إذا تزوجا خارج البلاد.

وللمحاكم المدنية السلطة الرئيسية في مسائل الإرث، ولكن يجوز باتفاق الطرفين أن ترفع قضايا الإرث أمام المحاكم الدينية. وتخضع قرارات تلك الهيئات لمراجعة المحكمة العليا وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة. وتقوم المحاكم الحاخامية، عندما تمارس سلطاتها في مسائل مدنية، بتطبيق القانون الديني، الذي يختلف عن القانون المدني، بما في ذلك المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الخاصة بالأرامل والبنات.

الخدمة العسكرية إلزامية للمواطنين الذكور والإناث من اليهود، باستثناء النساء اللاتي يحصلن على إعفاء ديني من المشقة. كما أن الخدمة العسكرية إلزامية للمواطنين الذكور من الدروز والشركس البالغ عددهم 5,000 (وهم مسلمون من شمال غرب منطقة القوقاز هاجروا في أواخر القرن التاسع عشر). ويُعفى المواطنون العرب المسيحيون والمسلمون من الخدمة العسكرية الإلزامية.

ويخول القانون وزير الدفاع بعض السلطة التقديرية لتقديم إعفاءات من الخدمة العسكرية الإجبارية للمستنكفين ضميرياً. تقيم لجنة خاصة طلبات الاستنكاف الضميري وقد توصي بإعفاءات إذا قررت أن مقدم الطلب يعترض على الاستخدام المتأصل للقوة العنيفة في الإطار العسكري والحرب على نحو يمنعه من الخدمة في الجيش. ويحق للجنة أيضاً أن توصي ببعض المراعاة للمستنكفين ضميرياً، بما في ذلك الحصول على إذن بعدم حمل الأسلحة أو ارتداء الزي العسكري. يحق لرئيس اللجنة منح الإعفاءات، ويجوز استئناف قرارات اللجنة كتابياً.

ولتلقى مزايا مماثلة للتي تُمنح لقدامى العسكريين، يمكن للعرب ولغيرهم من المعفيين من الخدمة العسكرية الإلزامية الإلتحاق ببرنامج خدمة وطني تديره وزارة العلوم والتكنولوجيا لمدة عام أو عامين، كمتطوعين في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية عن طريق العمل مع منظمات غير حكومية ومؤسسات تركز على تحسين مجتمعاتها المحلية.

وينص القانون على حق أي يهودي/يهودية أو زوجته أو زوجها، أو أي طفل أو حفيد ليهودي/يهودية، الهجرة إلى إسرائيل من بلد أجنبي. ويمنح الأطفال القاصرون لحفيد يهودي/يهودية أيضاً الوضع الإنساني، ولكن لا تمنح الجنسية تلقائياً. ويجوز للمتحويلين إلى اليهودية من غير

الأرثوذكس التمتع بالحقوق المدنية اليهودية ومنها حق العودة والجنسية الإسرائيلية وأن يسجلوا أنفسهم كيهود في السجلات المدنية للتعداد السكاني. أحفاد اليهود مؤهلون للهجرة بموجب قانون العودة بغض النظر عن المعتقدات الدينية التي ولدوا فيها، على الرغم من أن القانون يعتبر أولئك الذين يتحولون كبالغين إلى جماعات دينية أخرى - أو البالغين الذين تحولوا وهم أطفال- بما في ذلك إلى اليهودية المسييانية بأنهم " خرجوا " من حمايات قانون العودة.

يجرم القانون التحريض على العنصرية، ويعرّف التحريض بأنه بيانات أو عبارات مهينة أو تنطوي على ازدراء أو تُظهر العنف تجاه شخص ما على أساس العرق، ويوفر استثناء للبيانات التي تستشهد بمصدر ديني، إلا إذا ثبت بأن هناك نية للتحريض على العنصرية.

ممارسات الحكومة

بدأت الاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين في إسرائيل، القدس، غزة، والضفة الغربية في سبتمبر/أيلول بعد مشاحنات بين نشطاء يهود وناشطين مسلمين يؤدون طقوس عبادة في موقع جبل الهيكل/الحرم الشريف. وبلغ عدد الوفيات على جانبي الخط الأخضر ما مجموعه 127 فلسطينيا و 22 إسرائيليا بين الأول من أكتوبر/تشرين الثاني وحتى نهاية ديسمبر/كانون الأول، إضافة إلى 20 حالة وفاة فلسطينية أخرى في غزة. ولأن الدين والانتماءات الإثنية غالبا ما ترتبط ارتباطا وثيقا، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من أعمال العنف هذه بأنها تستند إلى الهوية الدينية فقط. اشتبكت الشرطة الاسرائيلية في عدة مناسبات مع مجموعة من المصلين المسلمين الشباب في مجمع جبل الهيكل/الحرم الشريف. وأشارت الحكومة إلى المخاوف الأمنية كسبب لفرض قيود مؤقتة على وصول المسلمين إلى الموقع، وخاصة خلال الأعياد اليهودية، وهو ما احتج عليه المسؤولون المسلمون. ودعا بعض أعضاء الكنيست وعدد من المسؤولين الحكوميين إلى عكس سياسة حظر صلاة غير المسلمين في جبل الهيكل/الحرم الشريف، ولكن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كرر علنا دعمه لترتيب الوضع الراهن بحيث يصلي المسلمون في الموقع ويزور غير المسلمين الموقع في أوقات معينة. وسمحت الحكومة للأشخاص من جميع الأديان بالوصول إلى الحائط الغربي، ولكن مع الفصل الصارم بين النساء والرجال. نفذت الحكومة سياسات على أساس التفسير الأرثوذكسية اليهودية للقانون الديني، وفي يوليو/تموز عكست قرارها السابق للسماح لمجموعة أوسع من حاخامات الأرثوذكس بإجراء عمليات التحول الديني. ولم تسمح الحكومة بالزواج المدني، والزواج بين الأديان، أو بالزيجات التي يقوم بها حاخامات غير

أرثوذكسيين أو هيئات دينية غير معترف بها. أُلقت الحكومة القبض على عشرات الأشخاص - وفي حالة واحدة، أُلقت القبض على 21 شخصا في فترة قصيرة واحدة- واحتجزت آخرين أو فرضت عليهم الإقامة الجبرية لصلتهم بهجمات "تدفيح الثمن" (العنف ضد أفراد وممتلكات مع الهدف المعلن وهو تحصيل "ثمن" لاجراءات اتخذت سابقا ضد الجماعة التي ارتكبت العنف).

وبعد مشادات بين نشطاء يهود وناشطين مسلمين يصلون في موقع جبل الهيكل/الحرم الشريف، وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن الإسرائيلية ومواطنين فلسطينيين في إسرائيل، القدس، غزة، والضفة الغربية من أكتوبر/تشرين الأول وحتى نهاية العام . وبلغ عدد الوفيات على جانبي الخط الأخضر (خط ترسيم الحدود المنصوص عليها في اتفاقات الهدنة 1949) ما مجموعه 127 فلسطينيا و 22 إسرائيليا بين الأول من أكتوبر/تشرين الثاني وحتى نهاية ديسمبر/كانون الأول، إضافة إلى 20 حالة وفاة فلسطينية أخرى في غزة.

في 26 يوليو/تموز، اشتبكت الشرطة الاسرائيلية بعنف مع مجموعة من 20 إلى 30 من المصلين المسلمين الشباب الذين أمضوا الليل في مجمع جبل الهيكل/الحرم الشريف في مخالفة للوائح الموقع، وواجهوا الزوار اليهود القادمين إلى الموقع في صباح اليوم التالي، والذي كان يوم الصيام اليهودي في التاسع من أغسطس/آب. وقامت الشرطة بعدة اعتقالات.

وفي عدة مناسبات أخرى دخلت الشرطة الاسرائيلية إلى موقع جبل الهيكل/الحرم الشريف ردا على الشبان المسلمين المحتجين، الذين وفقا لتقارير الشرطة الاسرائيلية ووسائل الإعلام، ألقوا بالحجارة والألعاب النارية، وعلى ما بدا قنابل مولوتوف على الشرطة. في معظم الحالات أغلقت الشرطة الاسرائيلية الباب إلى المسجد الأقصى لمنع تقدم المتظاهرين نحو الداخل ومنعهم من رمي مقذوفات من داخل المسجد. وادعت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، والصندوق الإئتماني الإسلامي الذي يموله الأردن ومؤسسة خيرية لا تزال تشرف على إدارة الموقع، أنه في مناسبة واحدة على الأقل دخل ضباط الشرطة الإسرائيلية إلى المسجد نفسه - في كامل العناد القتالي لنزع سلاح المحتجين.

في أكتوبر/تشرين الأول فرضت الحكومة حظرا على سفر الشيخ رائد صلاح قائد الحركة الاسلامية الشمالية ونائبه كمال الخطيب، ومسؤول كبير في الحركة هو يوسف عواودة، ومنعتهم من مغادرة البلاد خلال يناير/كانون الثاني 2016، بعد اتهامهم بالتحريض على العنف ضد إسرائيل. في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت الحكومة بأن الحركة الاسلامية الشمالية هي "منظمة غير قانونية"،

واتهمتها بتقويض الدولة والتحريض على العنف. ومع ذلك قال عضو الكنيست أحمد الطيب وغيره من السياسيين العرب الاسرائيليين أن القرار كان بدوافع سياسية أكثر من أي اعتبار آخر. وداهمت الأجهزة الأمنية في وقت لاحق مكاتب 13 منظمة غير ربحية تابعة للحركة الاسلامية الشمالية واستولت على الأموال والممتلكات، في حين تم تجميد حسابات مصرفية يشتبه في استخدامها من قبل هذه المنظمات. وبحلول نهاية العام، كان قد تم القبض على شخص واحد للاشتباه على وجه التحديد بصلته مع الحركة الاسلامية الشمالية.

بعد انضمام حزب شاس وحزب يهودات هتوراه المتشددين إلى الائتلاف الحكومي في مايو/أيار، عكس مجلس الوزراء قراره الذي اتخذه في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 ليسمح لمجموعة أوسع من الحاخامات الأرثوذكس بالقيام بإجراءات التحول، مع الإبقاء على 33 حاخاماً في أربع محاكم تحوّل مركزية بصفتهم الأفراد الوحيدين المخولين القيام بإجراءات التحول القانونية.

وأنشأت مجموعة من الحاخامات الأرثوذكس الحديثين محكمة تحوّل خاصة للأطفال من المهاجرين الروس في المقام الأول الذين لم تكن أمهاتهم يهوديات، وبالتالي لم تعترف الدولة أو المحاكم الحاخامية بيهوديتهم. واستمرت الحاخامية الرئيسية في عدم الاعتراف بهؤلاء المتحولين الأرثوذكس الجدد إلى اليهودية كيهود.

واصل الجيش الإسرائيلي رعاية دورات عن اعتناق الديانة اليهودية الأرثوذكسية بالنسبة للجنود اليهود الذين لا تعترف بهم السلطات الحاخامية اليهودية كيهود.

وكانت طلبات الحصول على اعتراف رسمي من خمس جماعات دينية - الأرثوذكسية الإثيوبية والقبطية الأرثوذكسية، والكنائس الإنجيلية اللوثرية، والائتلاف الإنجيلي لإسرائيل، وشهود يهوه - لا تزال معلقة لدى الحكومة، حيث كان قد مضى على بعضها أكثر من خمس سنوات.

وظل العديد من المساجد يفتقر إلى إمام معين من قبل وزارة الداخلية. واستمرت الحكومة في السماح لموظفين غير معينين من جانب الدولة بأن يكونوا أئمة في المساجد إذا فضل المجتمع المحلي ذلك.

ووفقاً لقرار محكمة العدل العليا لعام 2013، دفعت الحكومة رواتب 12 حاخاماً غير أرثوذكسيين يقومون بخدمة المجالس المحلية (على العكس من المدن). وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت وزارة

الإسكان في توفير التمويل اللازم لمباني المؤسسات الدينية اليهودية غير الأرثوذكسية، وفقا لمركز العمل الديني الإسرائيلي.

واصلت الحكومة التحكم في الوصول إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف، ومنع العبادة والصلاة لغير المسلمين في الموقع، والحد من الزيارات من قبل جماعات غير مسلمة لأوقات محددة.

وظلت الشرطة الإسرائيلية مسؤولة عن الأمن في مداخل جبل الهيكل/الحرم الشريف، مع تمركز الشرطة داخل الموقع وخارج كل مدخل. وقامت الشرطة الإسرائيلية بدوريات روتينية في الساحة الخارجية ونظمت حركة المرور داخل وخارج الموقع. وكان موظفون من هيئة الأوقاف متمركزين داخل كل بوابة وفي الساحة. وأفادت تقارير أنه كان بإمكانهم الاعتراض على وجود أشخاص معينين، مثل الذين لا يرتدون ملابس محتشمة أو الذين يثيرون الشغب، لكنهم لا يملكون السلطة الفعلية لإخراج أي شخص من الموقع.

وفي فرضها المؤقت لقيود على سن المسلمين الذين يمكنهم الوصول إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف في أوقات مختلفة خلال العام، أشارت الحكومة إلى مخاوف أمنية، وخاصة خلال الأعياد اليهودية في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول. هذه القيود منعت دخول المسلمين الذكور الذين تقل أعمارهم عن 50 سنة إلى الموقع خلال فترة زيارة الموقع من جانب غير المسلمين من أربع إلى خمس ساعات، من الأحد وحتى الخميس. كما قيدت الحكومة وصول النساء المسلمات إلى الموقع، لا سيما بعد مشادات بين نساء ينتمين لمنظمة مرابطة التابعة للحركة الإسلامية وبين زوار يهود. ووفقا لتقارير وسائل الإعلام، أتاحت الحكومة للمسلمين من قطاع غزة الوصول بين الحين والآخر إلى الموقع، بما في ذلك السماح بدخول 500 من سكان غزة المسلمين خلال عيد الأضحى في 23 سبتمبر/أيلول، والسماح إلى ما بين 100 و 200 من سكان غزة المسلمين بالسفر لزيارة الموقع أيام الجمعة ابتداء من شهر رمضان.

واستمر المسؤولون الإسرائيليون، بما في ذلك ممثلون عن دائرة الأوقاف وممثلون عن القائمة المشتركة، وهو تحالف من الأحزاب السياسية العربية ذات الأغلبية في كافة أنحاء البلاد، في الاعتراض على القيود المفروضة من قبل الحكومة على وصول المصلين المسلمين إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف وكرروا شكاوى السنين السابقة بسبب ما وصفوه بانتهاكات الشرطة للاتفاقات المتعلقة بالوضع الراهن بشأن التحكم بالوصول إلى الموقع.

واستمرت دائرة الأوقاف في تقييد دخول غير المسلمين إلى مصلى قبة الصخرة والمسجد الأقصى وحظرت على الأفراد ارتداء رموز دينية غير إسلامية في جبل الهيكل/الحرم الشريف.

وواصلت الشرطة الاسرائيلية التدقيق مع غير المسلمين لمعرفة ما إذا كانت في حوزتهم متعلقات دينية، وعموماً منعهم من الصلاة علناً في الموقع. استمرت الشرطة الإسرائيلية في السيطرة الحصرية على مدخل باب المغاربة - وهو المدخل الوحيد الذي يمكن لغير المسلمين عن طريقه دخول الموقع - كما سمحت بصفة عامة للزوار بالمرور عبر البوابة خلال ساعات الزيارة المحددة، مع أن الشرطة الإسرائيلية قامت أحياناً بتقييد هذا الدخول مشيرة إلى دواع أمنية.

ومنعت السلطات الإسرائيلية في بعض الحالات أفراداً معينين من دخول جبل الهيكل/الحرم الشريف، بما في ذلك نشطاء يهود يعتقد أنهم انتهكوا القواعد المفروضة ضد صلاة غير المسلمين، ومسلمون يُعتقد أنهم تصرفوا بعنف ضد الزوار غير المسلمين للموقع، وضد شخصيات عامة بما في ذلك أعضاء من الكنيسة خشيت السلطات أن توجج زياراتهم حدة تلك التوترات.

وأوقفت الحكومة البناء والحفريات في المنطقة المجاورة مباشرة لباب المغاربة في جبل الهيكل/الحرم الشريف بعد المخاوف التي أثارها الأوقاف الإسلامية والحكومة الأردنية من أن الأنشطة يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التوتر الديني وزعزعة الهدوء في الموقع.

واصل العديد من الزعماء اليهود، بما في ذلك حاخام الحائط الغربي المعين من الحكومة القول بأن الشريعة اليهودية تحظر اليهود من دخول جبل الهيكل/الحرم الشريف، وهو رأي يدعمه المجتمع الأرثوذكسي المتشدد. لكن أعداداً متزايدة من الجماعة "الوطنية الدينية"، وهي جماعة تعرف نفسها بأنها صهيونية دينية لها وجهة نظر مختلفة إذ تجد معنى في وضع القدم على الموقع. ودعا بعض أعضاء الكنيسة في الائتلاف الحكومي إلى عكس سياسة حظر الصلاة لغير المسلمين في الموقع. في 26 يوليو/تموز، ويوم الصيام من التاسع من آب، ويوم 17 سبتمبر/أيلول، ورأس السنة اليهودية الجديدة، زار وزير الزراعة اوري أرييل جبل الهيكل/الحرم الشريف مما أثار انتقادات من آخرين في ائتلافه. وأدلى عضوا الكنيسة ميري ريغف وأورين هازان ببيانات مؤيدة لصلاة اليهود في الموقع، كما فعلت نائبة وزير الخارجية تسيبي هوتوفلي. واستمرت المنظمات غير الحكومية، مثل معهد المعبد وأمناء جبل الهيكل، في دعوة الحكومة إلى تنفيذ خطة اقتسام الوقت في جبل

الهيكل/الحرم الشريف لتخصيص بعض الساعات للعبادة اليهودية، على غرار الممارسة في الحرمة الإبراهيمي/مقامات الأولياء في الخليل.

وردت تقارير صحفية بخصوص حكم صادر عن محكمة ابتدائية في مارس/آذار حول إمكانية تأمين إقامة الصلاة اليهودية في موقع جبل الهيكل/الحرمة الشريف تلتها أخبار وتكهنات في وسائل التواصل الاجتماعي أن مثل هذه الصلاة سيُسمح بها، لكن الشرطة ذكرت أنها ستواصل الالتزام بحكم سابق من المحكمة العليا بالسماح للحكومة بتقييد تلك العبادة للحفاظ على النظام العام.

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دعمه لترتيب الوضع الراهن في جبل الهيكل/الحرمة الشريف، قائلاً أن السياسة بقيت على النحو التالي: "المسلمون هم الذين يصلون في جبل الهيكل/الحرمة الشريف وغير المسلمين هم الذين يزورون". وأكد مجدداً احترام الحكومة لدور الأردن والملك الأردني في إدارة الموقع، وقال إن حكومته لا تنوي تقسيم الموقع، ورحب بزيادة التنسيق بين الشرطة الإسرائيلية ودائرة الأوقاف، بما في ذلك تركيب كاميرات لمراقبة الموقع، والذي سيتم التنسيق بشأنه مع الأردن على المستوى المهني.

في أكتوبر/تشرين الأول أعلن رئيس الوزراء حظراً على زيارات جميع أعضاء الكنيست للموقع، بما في ذلك الأعضاء المسلمون. وأدان أعضاء القائمة المشتركة في الكنيست، ومعظمهم من العرب المسلمين أو المسيحيين، إدراجهم في الحظر. واعتبر أعضاء الكنيست اليهود بما في ذلك وزير الزراعة والتنمية الريفية أوري أرييل، أن الحظر "غير طبيعي" و "غير عادل".

في أكتوبر/تشرين الأول نظم أيضاً أعضاء من القائمة المشتركة في الكنيست احتجاجات في البلدة القديمة عند مدخل جبل الهيكل/الحرمة الشريف بسبب قيود السن التي تفرضها الشرطة الإسرائيلية على جميع المسلمين.

واستمرت الحكومة بالسماح للأشخاص من جميع الأديان بإقامة صلوات فردية عند الحائط الغربي، وهو مكان العبادة الأقرب إلى أقدس موقع في الديانة اليهودية. وواصل حاخام الحائط الغربي وضع المبادئ التوجيهية للشعائر الدينية التي تفرض الفصل الصارم بين النساء والرجال، والذي واصلت الحكومة تطبيقه. واصلت السلطات عدم السماح للنساء بإحضار التوراة إلى الساحة، ومنعت النساء من الوصول إلى لفائف التوراة العامة في الموقع. ولكن سمحت السلطات للنساء بالصلاة مع ارتداء

عصائب التيفيلين وشالات الصلاة عملاً بحكم المحكمة اللوائية في القدس لعام 2013، مشيرة إلى أنه ليس قانونياً اعتقال أو تغريم من يقومون بمثل هذه الأعمال. كما واصلت الشرطة مساعدة نساء الحائط، وهي منظمة غير حكومية، ومجموعة صلاة جماعية، بدخول المجال المخصص للنساء من الحائط الغربي للقيام بشعائرن الشهرية.

واستمرت السلطات في السماح باستخدام المنصة الواقعة إلى الجنوب من منحدر باب المغاربة (وهي منطقة تدعى قوس روبنسون) والمناطق المجاورة لها ولكن دون لمس الحائط الغربي لأداء طقوس دينية. خصصت السلطات المنصة، والتي تم بناؤها من قبل وزارة شؤون الشتات، لأعضاء الحركات اليهودية المحافظة والحركات الإصلاحية وكذلك لنساء الحائط. كما واصلت مجموعة غير أرثوذكسية مختلطة بين الجنسين استخدامها للاحتفالات الدينية مثل بار متسفا وبات متسفا. وظلت هذه الموافقة على الرغبة في صلاة "المساواة" اليهودية (السماح للرجال والنساء بالصلاة وفقاً لرغبتهم ومعاً) موضوعاً للنقاش في المجتمع اليهودي على مدار السنة. وواصل زعماء اليهود المتشددون معارضة تخصيص مساحات للصلاة المختلطة بين الجنسين عند الحائط، وذكرت جماعات ناشطة مثل نساء الحائط بأن مساحة المنصة الحالية التي تم تشييدها غير كافية لتلبية مطالبهن لأداء الصلوات اليهودية - بما في ذلك استخدام لفائف التوراة - في الموقع التقليدي عند الحائط الغربي.

وظل أمين مجلس الوزراء أفيخاي ماندلبليت يترأس لجنة صلاة المساواة عند الحائط الغربي. وواصلت الحكومة وجماعات دينية عقد لقاءات حتى نهاية العام لمناقشة خطط بناء ساحة خاصة بصلاة المساواة في منطقة قوس روبنسون من الحائط. وهي نقاشات بدأت في عام 2013 بين الحكومة وجماعات يهودية غير راضية عن القيود المفروضة على الصلاة. ولا تزال المعركة القانونية دائمة حول ما إذا كانت إدارة هذه المساحة الجديدة يمكن أن تمنح إلى إلعاد (مؤسسة مدينة داود)، وهي جمعية مكرسة لتأكيد الوجود اليهودي في منطقة سلوان المتاخمة للمدينة القديمة، مع بلدية القدس مع الدعوة إلى تحويل مؤسسة إلعاد سلطة إدارة المنطقة، لكن الحكومة عارضت ذلك. وكانت جماعات الإصلاح وجماعات محافظة قد عارضت منح صلاحيات إدارة الموقع لمؤسسة إلعاد. وكانت القضية لا تزال قيد النظر أمام المحكمة العليا ولم يتم البت فيها بحلول نهاية العام.

واستمرت الحكومة في منع المواطنين الإسرائيليين ممن لا يتمتعون بصفة رسمية من السفر إلى أجزاء من الضفة الغربية تحت السيطرة المدنية والأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية (المنطقة أ). وقال

زعماء يهود إن هذا التقييد منع زيارة الإسرائيليين اليهود بشكل روتيني لعدة أماكن يهودية مقدسة، رغم أن الجيش الإسرائيلي قام أحياناً بتوفير مرافقين أمنيين للمجموعات كي تقوم بزيارة بعض المواقع الدينية اليهودية.

وعلى الرغم من أن القانون شمل المملكة العربية السعودية كدولة "معادية"، فقد صرحت السلطات الدينية، بما في ذلك رئيس المحكمة الشرعية في البلاد، أنها لم تكن على علم بأي شرط للحصول على تصريح صادر عن جهة حكومية للسفر إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج.

في يناير/كانون الثاني قضت محكمة بيت شيمش لصالح أربع نساء يتبعن الحركة الأرثوذكسية المحلية الحديثة واللاتي اشتكين من أن البلدية لم تمتثل لحكم قضائي سابق لإزالة علامات في الأماكن العامة تطلب من أفراد من عامة الناس ارتداء ثياب محتشمة، وأمرت بصرف مبلغ 60,000 شيكل إسرائيلي جديد لهن (15,280 دولار) تعويضاً لهن عن أضرار ناجمة.

وواصلت السلطات فرض الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا والتي تعلن بأن الفصل بين الرجال والنساء في الشوارع العامة والأرصفة في حي ميا شعاريم في القدس الذي يقطنه أرثوذكس متشددون هو غير قانوني. كما فرضت السلطات قرار المحكمة العليا ضد فرض الفصل بين الجنسين في الحافلات. يمكن للمجتمعات بصفة تطوعية أن تقوم بعزل ذاتي في وسائل النقل العام، ولكن لا يمكنها أن تفرض ذلك على الآخرين. وطلبت المحكمة العليا من شركات الحافلات نشر يافطات تفيد الركاب بأن القانون يجيز لهم حرية الجلوس في أي مقعد متاح.

واستمرت وزارة الشؤون الدينية في التطبيق الجزئي لقانون عام 1996 والذي أرسى حق أي فرد بأن يُدفن بمراسم دفن مدنية. كان هناك 44 مقبرة تحتوي على مساحات لدفن الأشخاص الذين لا يتمتعون بوضع ديني، وفقاً لوزارة الخارجية. وأدرجت وزارة الشؤون الدينية 21 مقبرة يهودية تتوفر على مساحات للدفن المدني و 19 مقبرة مخصصة للأشخاص الذين حددتهم الحكومة بأنه "لا دين لهم".

وواصل الجيش الإسرائيلي السماح فقط لرجال الدين اليهود الأرثوذكس [للانخراط في الجيش]؛ وقد وظفت الحكومة رجال دين مدنيين غير يهود كالقساوسة في المدافن العسكرية عندما قتل جندي غير

يهودي في الخدمة. وتواصل وزارة الداخلية توفير أئمة للإشراف على مراسم الدفن وفقاً للتقاليد الإسلامية.

وفقاً للأرقام الحكومية ولمنظمة هيدوش وهي منظمة غير حكومية للدفاع عن الحرية الدينية، فإن الميزانية المعتمدة هذا العام للخدمات الدينية للسكان اليهود، بما في ذلك تمويل المجالس الدينية، ورواتب العاملين في الخدمات الدينية، وتمويل أعمال تطوير المقابر، وتمويل إنشاء الكنس وأماكن الإغتسال الديني، كانت حوالي 511 مليون شيكل (131.1 مليون دولار). وتلقت الأقليات الدينية، التي تربو على 20 بالمائة من السكان، حوالي 65 مليون شيكل (16.7 مليون دولار)، بما في ذلك 3.6 مليون شيكل (923.000 دولار) لأغراض تنمية المواقع والأبنية الدينية. في ديسمبر/كانون الأول أضافت الحكومة أموالاً إضافية، وبعضها كان ترحيلاً من السنوات السابقة، لكل من المجموعات اليهودية والأقليات الدينية، بزيادة المبالغ الإجتماعية إلى 828 مليون شيكل (212,4 مليون دولار) للخدمات الدينية للمجتمعات اليهودية، و121 مليون شيكل (31 مليون دولار) للأقليات الدينية، وكان قد خصص منها 51,8 مليون شيكل (13,3 مليون دولار) لتطوير المواقع والمنشآت الدينية. يتم تخصيص ميزانية خاصة لترميم المواقع الدينية العربية، بما في ذلك ميزانية خاصة للحفاظ على مقابر المسلمين، والتي كانت لا تزال بانتظار اعتمادها بحلول نهاية العام. وقد صرح بعض المسلمين بعدم وجود تمويل حكومي كاف لشؤون المسلمين، بما في ذلك إنشاء وترميم المساجد والمدافن، رغم أن الدولة تزود البلديات بميزانيات للتنمية الدينية، وتزود المعاهد الدينية بأموال لدعم عملياتها.

بعض المساجد السابقة، والتي كانت تعود إلى الوقف الإسلامي حتى مصادرتها من قبل الدولة بعد حرب الاستقلال عام 1948 وفقاً لقانون أملاك الغائبين، استمر استخدامها كمبانٍ بلدية ومرافق ترفيهية. أبلغ زعماء المجتمع الإسلامي بأن سكان بئر السبع البالغ عددهم حوالي 10,000 نسمة لا يوجد لديهم مسجد يصلون فيه، وأن الحكومة لا تسمح لهم باستخدام مسجد من العصر العثماني، والذي تم تحويله إلى متحف للثقافة الإسلامية بعد صدور قرار المحكمة العليا في عام 2011، ولا تأذن ببناء مسجد آخر.

في مايو/أيار ألغت المحكمة العليا قراراً صادراً عن بلدية رعنانا من شأنه أن يمنع شهود يهوه من عقد تجمع ديني في مبنى تسيطر عليه البلدية.

وفي قضية منفصلة، رفضت محكمة נתانيا في أكتوبر/تشرين الأول استئنافاً على حكم أصدرته في عام 2014 يفيد بأن مدرسة حكومية كانت على حق من حيث مبررات رفضها لتأجير قاعة مناسبات لشهود يهوه لأن "تصرفاتهم" تتعارض مع طبيعة المدرسة.

وفي بتاح تكفا، عكس الهستدروت (اتحاد العمال الوطني) ممارسته التي استمرت على مدى عام بتأجير قاعة عامة لجماعة شهود يهوه، مشيراً في قراره بوقف تأجير القاعة لهم بأن "العمل التبشيري ممنوع" وكانت القضية لا تزال في انتظار البت فيها بحلول نهاية العام.

وفي حين وفرت الحكومة الأموال اللازمة قانوناً لتغطية التكاليف التشغيلية للنظاميين المدرسين التابعين للحزبين الدينيين المتشددين هما حزب شاس وحزب يهودات هتوراه، فقد وفرت الحكومة مبالغ أقل لدعم المدارس الخاصة الأخرى والتي تصنف على أنها "معترف بها لكنها ليست رسمية" بما في ذلك النظام المسيحي وغيره من الأنظمة المدرسية المتشددة. وبعد سنوات متتالية من التخفيضات في الميزانية للفئة "المعترف بها ولكن ليست رسمية"، والتي قالت الحكومة بأنه مسعى لتشجيع المدارس لتصبح عمومية، اختارت بعض المدارس الدينية المتشددة في هذه الفئة أن تتحدى هذا المستوى من التمويل في المحكمة؛ وكانت القضية لا تزال بانتظار البت فيها بحلول نهاية العام. نظمت الأمانة العامة للمدارس المسيحية إضراباً لمدة شهر في بداية العام الدراسي 2015-2016 ونجحت في التفاوض على العودة لسنة واحدة إلى المستويات السابقة من تمويل المدارس في نظامها. وقامت الحكومة والأمانة العامة بتعيين لجنة للعمل على حل قضية التمويل طويل الأجل لهذه المدارس شبه الخاصة. وأفاد مسؤولون في الأمانة أنهم بحلول نهاية العام، لم يتلقوا أيّاً من الأموال الموعودة.

كانت نسبة الموارد الحكومية المتاحة للدراسات الدينية أو التراثية المتوفرة للمدارس الحكومية العربية واليهودية غير الأرثوذكسية أقل بكثير من الموارد المتاحة للمدارس الحكومية اليهودية الأرثوذكسية. واستمرت المدارس العربية العمومية والخاصة في تقديم دراسات عن الإسلام والمسيحية، ولكن تمويل الدولة لهذه المؤسسات كان أقل تناسباً من التمويل المخصص لفصول التربية الدينية في المدارس اليهودية.

استمر العديد من المدارس الدينية المتشددة في عدم تقديم المواد الإنسانية الأساسية، والرياضيات، ومناهج العلوم، وقامت مجموعة من الطلاب الأرثوذكس المتشددين سابقاً والذين تخرجوا من هذه

المدارس برفع دعوى قضائية في ديسمبر/كانون الاول ضد الدولة للسماح للمدارس بتخريج الطلاب من دون اكتسابهم المعرفة اللازمة للمشاركة في الاقتصاد، مدعين بأنهم حرّموا من التعليم الأساسي وتركوا متخلفين كثيراً عن الإسرائيليين العلمانيين في مجالات مثل العلوم والرياضيات والتاريخ واللغة الإنجليزية، والجغرافيا. وكانت القضية لا تزال معلقة بحلول نهاية العام.

واستمرت الحكومة في تطبيق بعض السياسات بناء على تفسيرات اليهود الأرثوذكس للقانون الديني. على سبيل المثال، فالزيجات اليهودية الوحيدة التي تجري داخل البلد وتُعترف بها الحكومة هي تلك التي تعقدّها الحاخامية الأرثوذكسية الرئيسية، والتي ترفض عقد زيجات لمواطنين لا ينحدرون من أم يهودية، حيث أن الحاخامية الرئيسية لا تعتبرهم يهوداً، طبقاً لتعاليم الشريعة اليهودية (الهالاخاه). وطلبت الحاخامية من الأفراد غير المؤهلين للزواج اتّباع إجراء يتضمن جلسات مع حاخام ودروساً للعروس لمعرفة المزيد من واجباتها ومسؤولياتها بموجب الشريعة اليهودية (الهالاخاه). وكان للحاخامية الأرثوذكسية أيضاً سلطة قضائية على إجراءات الطلاق.

ولا يجوز للإصلاحيين والمحافظين المتحولين إلى اليهودية أيضاً الزواج أو الطلاق في البلاد أو الدفن في المقابر اليهودية عملاً بعدم اعتراف الحاخامية الرئيسية بغير الأرثوذكس المتحولين كيهود.

ووفقاً لوزارة الخارجية فإن تعامل الحكومة مع شؤون الجماعات غير اليهودية فيما يتعلق بالزواج والطلاق وقضايا الأحوال الشخصية يتبع ممارسة الحكومة العثمانية والانتداب البريطاني، مع بعض التعديلات.

صدّقت وزارة الشؤون الدينية على التسجيل المدني للزيجات التي تقوم بعقدّها بعض الجماعات الدينية غير المعترف بها، مثل الجماعات المسيحية الإنجيلية وطائفة اليهود القرائين، لكن في العموم الزيجات المحلية الأهلية الوحيدة التي كان لها وضع قانوني، ويمكن تسجيلها هي تلك التي تتم وفقاً للقوانين الخاصة بالجماعات الدينية المعترف بها. يمكن لأعضاء الجماعات الأخرى غير المعترف بها أن تحاول إعداد وتجهيز وثائق الأحوال الشخصية الخاصة بها، بما في ذلك تراخيص الزواج، من خلال هيئات إحدى الجماعات الدينية المعترف بها فيما إذا وافقت تلك الهيئات. سمحت الحكومة بالتسجيل المدني للزيجات التي تعقد خارج البلاد.

ووفقاً لمنظمات غير حكومية تعمل مع النساء من جميع الخلفيات الدينية، على الرغم من أن النساء يمكن أن يخترن بين المحاكم المدنية والدينية للبت في مسائل الأحوال الشخصية الأخرى من زواج أو طلاق، فقد منعت الضغوط الاجتماعية في بعض الأحيان النساء المسلمات من البت في مسائل الأحوال الشخصية في المحاكم المدنية. ومع ذلك أشارت تقارير إعلامية أن أعداد النساء المسلمات اللاتي يتحولن إلى المحاكم المدنية كان آخذاً في الارتفاع. وكثيراً ما كانت النساء اليهوديات يفضلن المحاكم المدنية حيث يعتبرن تلك المحاكم أكثر إنصافاً للنساء.

وعلى الرغم من أن الحكومة واصلت إعفاء المواطنين المسيحيين والمسلمين العرب من الخدمة العسكرية الإجبارية، إلا أن الحكومة استمرت في إرسال رسائل إلى المواطنين المسيحيين تشجعهم فيها على التطوع في الخدمة العسكرية.

وواصلت الحكومة إعفاء أفراد شهود يهوه من الخدمة العسكرية على أساس سنوي بناء على تقديم وثائق تثبت انتماءهم المستمر لتلك الجماعة الدينية، على الرغم من عدم الاعتراف بحقهم في الاستنكاف الضميري.

واستمرت الحكومة في تنفيذ قرار وزارة الداخلية لعام 2007 لحذف "الهوية الوطنية" من بطاقات الهوية الرسمية. والآن يتم إدراج "الهوية الوطنية" و "الهوية الدينية" فقط في السجل السكاني المركزي. ولا زالت أسماء الآباء غير اليهود تحذف من شهادات ميلاد الأطفال المولودين من زواج مختلط أو زواج غير معترف به. ولا زالت عريضة تطلب من الحكومة إصدار شهادات ميلاد تذكر أسماء كلا الوالدين، حتى لو كان واحد منهما غير يهودي أمام محكمة العدل العليا بانتظار البت فيها.

واصلت الحكومة السماح للمسيحيين وأفراد يتكلمون الآرامية بدلاً من العربية بالتسجيل مع تحديد مجموعتهم الوطنية أو الإثنية كآرامية بدلاً من عربية. وقال زعماء الكنيسة ان الإجراء يهدف إلى تقسيم الأقلية العربية. يذكر أن حوالي 200 أسرة استفادت من خيار التسجيل كآرامية.

وواصلت وزارة الداخلية الاعتماد على توجيه الوكالة اليهودية، وهي الجهة التي تمثل الجاليات اليهودية العالمية التي لها علاقات قوية مع الحكومة، لتحديد المؤهلين للهجرة كيهود. وقد واجه المتقدمون بطلبات الهجرة وبشكل روتيني عملية استجواب بخصوص معتقداتهم الدينية لتحديد مؤهلاتهم للحصول على الجنسية. ووفقاً لمعهد القدس للعدالة، وهو منظمة غير حكومية فإن

مسؤولي وزارة الداخلية استمروا في عدم منح الجنسية للأفراد على أساس عدم تمتعهم بالوضع اليهودي وفقاً للقانون الإسرائيلي الذي تؤيده أحكام المحكمة العليا، حتى ولو ذكروا بأن هويتهم الدينية كيهود لأنهم يعرفون بأنهم يهود ميسانيين. وعلى نفس الأساس، فإن أعضاء هذه الجماعات سيحرمون من خدمات معينة أو سيتأخر حصولهم على تلك الخدمات مثل جمع شمل العائلات. ويتضمن ذلك الحالات الخاصة بالأفراد الذين هاجروا وفقاً لقانون العودة كيهود ثم تم اكتشاف أنهم يعتنقون مبادئ ميسانية أو مسيحية.

وقامت الحكومة بإدارة قسم خاص في مكتب المدعي العام لمقاضاة الجرائم "المرتبطة بالتحريض" وعلى وحدة جديدة للشرطة في القدس للتحقيق في مثل تلك الجرائم في القدس والضفة الغربية، بما في ذلك هجمات "تدفيع الثمن".

ألقت الحكومة القبض على عشرات الأشخاص فيما يتعلق بهجمات "تدفيع الثمن" واحتجزت آخرين أو فرضت عليهم الإقامة الجبرية على خلفية الهجمات على مواقع دينية لليهود والمسيحيين وعلى مواقع إسلامية ومواقع مدنية مرتبطة بالسكان العرب. وعلى الرغم من أن الحكومة أعلنت في عام 2014 أن حركة "تدفيع الثمن" هي رابطة غير مشروعة، فلم توجه اتهامات رسمية سوى لعدد قليل فقط من الأفراد المتهمين بشن تلك الهجمات. وذكرت منظمات غير حكومية، ومؤسسات دينية، والصحافة أن الاعتقالات بسبب هجمات "تدفيع الثمن" نادراً ما أدت إلى مقاضاة ناجحة، وفي الغالب لعدم وجود أدلة كافية. خلال العام، تم توجيه لوائح اتهام لاثنتين من المتهمين في هجمات "تدفيع الثمن" ضد الأماكن المقدسة.

في أواخر يوليو/تموز، أعلنت الحكومة أنها قد حددت خمسة أشخاص، بينهم قاصر واحد، بصفتهم مسؤولين عن الهجوم على كنيسة البندكتين في الطابغة في 18 يونيو/حزيران وإضرار النار فيها عمداً، حيث أحرق الجناة قسماً كبيراً من الكنيسة وعبثوا بجدران المبنى مع تعليقات مهينة للمسيحيين. وقدمت الحكومة لوائح اتهام ضد اثنين من الأفراد، في حين اتخذت "خطوات إدارية" ضد الثلاثة الآخرين. بعد امتناع الحكومة في البداية عن دفع تكاليف إصلاح الكنيسة، قائلة إن الأضرار لا تغطيها القوانين التي تحكم التعويض عن الأعمال الإرهابية، وافقت الحكومة على دفع تكاليف ترميم الكنيسة.

في يوليو/تموز حكمت المحكمة المركزية في القدس على الأخوين شلومو ونحمان تويتو، وهما عضوان في تنظيم لاهافا الذي يتحاشى أي تفاعل بين اليهود وغير اليهود، بالسجن لمدة سنتين وستين ونصف السنة، على التوالي، على إضرار النار في غرفتين لفصول الدراسة الابتدائية والخربشة على الجدران مع رسائل عنصرية، بما في ذلك "الموت للعرب" في مدرسة ماكس راين يداً بيد التي تعتمد اللغتين العربية والعبرية في التدريس، في القدس الغربية في عام 2014. وكانت المراجعة القضائية للحكم لا تزال بانتظار البت في القضية بحلول نهاية العام.

وحققت الشرطة مع زعيم التنظيم بينتزي غوبشتاين لتصريحه في حلقة نقاش في أغسطس/آب مع طلبة المدارس الدينية في القدس انه سمح بالهجمات على المواقع الدينية غير اليهودية، بما في ذلك حرق كنيسة الطابغة في 18 يونيو/حزيران. في أكتوبر/تشرين الأول طلبت هيئة حراسة الأراضي المقدسة، التي تمثل الفاتيكان في إسرائيل، من المدعي العام إدانة غوبشتاين بتهمة التحريض على العنصرية. ولم يصدر أي اتهام بحلول نهاية العام.

وأفادت تقارير أن الحاخامية الرئيسية واجهت في مارس/آذار، تهديداً باتخاذ إجراءات قانونية من قبل منظمة حيدوش، فأصدرت لوائح جديدة بخصوص شهادات الكوشر للفنادق وبيوت الشباب، متجاوزة بذلك المحظورات السابقة المتعلقة بالمناسبات الخاصة التي تعقد في الفنادق، ضد التصوير الفوتوغرافي، وعروض الأفلام، وعزف الموسيقى في أيام السبت والمهرجانات الدينية اليهودية، وعرض الرموز المسيحية عند حلول عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة، وكذلك إلغاء شرط عمل موظفي الاستقبال من غير اليهود فقط في أيام السبت.

الحكومة هي عضو في التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود.

الأفعال التي ترتكبها قوات أجنبية وجهات فاعلة من غير الدول

أصدرت الجماعات المسلحة والإرهابية، بما فيها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، تصريحات معادية للسامية بالتزامن مع شن 22 هجوماً صاروخياً وشن 11 هجوماً آخر على إسرائيل من قطاع غزة. وأطلق حزب الله قذيفة مضادة للدبابات تسببت بمقتل جنديين في 28 يناير/كانون الثاني في منطقة هردوف في شمال إسرائيل. وكانت هناك أيضاً حوادث إطلاق نار على مدنيين.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

ابتداء من سبتمبر/أيلول، أفادت تقارير بوقوع هجمات قام بها فلسطينيون، استهدفت يهوداً وأسفرت عن مقتل خمسة إسرائيليين وإريتري واحد على الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر. كما وقعت هجمات شنها يهود كانتقام أو ثأر ضد العرب، بما في ذلك حادثة واحدة على الأقل انطوت على اعتداء على يهودي في قضية خطأ في تحديد الهوية. في 19 نوفمبر/تشرين الثاني، على سبيل المثال، هاجم فلسطيني حشداً من المدنيين، بما في ذلك مجموعة يهودية أثناء أداة صلاة العصر في مبنى إداري في تل أبيب، مما أسفر عن مقتل اثنين من المواطنين الإسرائيليين اليهود. وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول، طعن مواطن يهودي فلسطينيين اثنين ومواطنين من العرب الإسرائيليين في مدينة ديمونا فيما قال انها ردة فعل على الهجمات التي شنها فلسطينيون على الإسرائيليين في القدس الشرقية في أواخر سبتمبر/أيلول وأوائل أكتوبر/تشرين الأول. بما أن الدين والإثنية يرتبطان غالباً ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف حوادث كثيرة على أنها نابعة فقط من الهوية الدينية.

وكان شهود يهوه عرضة لحوادث متعددة من العنف المجتمعي. على سبيل المثال، في 18 مارس/آذار، بينما كان زوجان من السائحين من شهود يهوه يذهبان من باب إلى باب للتحدث إلى السكان هوجما من قبل سكان محليين من مدينة إيلات الجنوبية وتطلبت حالتها رعاية طبية لتعرضهما لاصابات طفيفة. وفي 2 مايو/أيار، وفقاً لقيادة جماعة شهود يهوه، هاجم متظاهرون في رعنانا بعنف وضايقوا أفراداً من شهود يهوه كانوا في اجتماع ديني واعتدوا عليهم وبصقوا عليهم ورشوهم بالماء.

وفي سبتمبر/أيلول قبل عطلة يوم الغفران اليهودية وتزامنها مع عيد الأضحى الإسلامي، عقدت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك موزايكا ومبادرة صندوق إبراهيم، اجتماعات ضمت زعماء دينيين يهوداً ومسلمين للدعوة إلى التسامح الديني واحترام تقاليد بعضهم البعض خلال فترة الأعياد. واعترف المراقبون بفضل هذه الجهود التي ضمنت المرور الهادئ لهذه الأعياد دون أحداث على الرغم من وقوع حوادث قبل وبعد تداخل الأعياد في 23 و 24 سبتمبر/أيلول.

ووفقاً لمنظمات غير حكومية، ظلت المواقف الاجتماعية سلبية تجاه الأنشطة التبشيرية والتحول إلى ديانات أخرى. وظل العديد من اليهود يعارضون النشاط التبشيري الموجه نحو اليهود، ويعتبرونه

بمثابة مضايقة دينية، كما كان سلوك البعض عدائياً تجاه اليهود الذين تحولوا إلى المسيحية. واصلت الجماعات الدينية بما في ذلك اليهود الميسانيون وشهود يهوه التبشير ودعوا أفراد الجمهور للمشاركة في الاحتفالات الدينية السلمية في الأماكن العامة مثل الحدائق والممرات العامة، وفقاً لمراقبين.

وعلى الرغم من أن العديد من الحاخامات المتشددين، والحاخامات الأرثوذكس الحديثين، والمحافظين، والإصلاحيين استمروا في تثبيط الزيارات اليهودية إلى موقع جبل الهيكل/الحرم الشريف، واصل غيرهم من الحاخامات الأرثوذكس الحديثين القول بأن دخول الموقع كان مسموحاً به. وظلت الزيارات التي يقوم بها اليهود إلى الموقع آخذة في التزايد وواصلت جماعات مثل أمناء جبل الهيكل ومعهد المعبد دعوتها إلى زيادة إمكانية وصول اليهود إلى الموقع والصلاة هناك، فضلاً عن بناء هيكل يهودي ثالث فوق الموقع. واصل الفرع الشمالي للحركة الإسلامية في إسرائيل القول بأن جبل الهيكل/الحرم الشريف "يتعرض لهجوم." وقيل إن الجماعة دفعت لمجموعات من الرجال (المرابطون) والنساء (المرابطات) لدخول المجمع كمصلين و "الدفاع" على المسجد الأقصى ضد أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم يحاولون انتزاع السيطرة [على المسجد] من المسلمين.

وأفادت تقارير أن المنظمة المتشددة ياد لاخيم ضغطت على النساء اليهوديات كي لا يواعدن رجالاً فلسطينيين وعرضت على النساء اليهوديات ما تدعى المساعدة في "الهروب" من التعايش على طريقة الأزواج مع رجال عرب، أي تسهيل سري لمغادرة النساء وأطفالهن من منازل تقاسمن العيش فيها مع أزواجهن العرب. واستمرت منظمة ليهافا في تشغيل خط ساخن للمواطنين لتوعية النساء اليهوديات المشتبه في إقامتهن علاقات غرامية مع رجال عرب، وقيل إنها نشرت أسماء وأرقام هواتف الرجال المعنيين لتسهيل جهود تثبيط الزواج المختلط.

ووفقاً لدراسة بعنوان "الدين ومؤشر الدولة *Religion and State Index*" نشرتها منظمة حيدوش، فإن 64 في المئة من الاسرائيليين الذين شملتهم الدراسة خلال العام، بما في ذلك الإصلاحيون المدنيون والمحافظون، يؤيدون الاعتراف بجميع أنواع الزواج، وأعرّب 64 في المئة أيضاً عن دعمهم للاعتراف بالزواج أو القرانات المدنية للمثليين. وأعربت أغلبية عن استيائها من احتكار الحاخامية الرئيسية التصديق على طعام الكوشر (القانون الغذائي اليهودي) وعارضت جعل هذه التصديقات شرطاً لمراعاة الأعمال التجارية ليوم السبت. وأيد ستة وثمانون في المئة من

الاسرائيليين الذين شملهم الاستطلاع المبدأ العام لحرية الدين والضمير، بزيادة أكبر من التأييد في السنوات السابقة.

وأفادت منظمات رصد الحرية الدينية والديمقراطية باستمرار التوتر بين المجتمع المتشدد وغالبية الإسرائيليين، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالإسكان، والخدمة في الجيش الإسرائيلي، والمشاركة في القوة العاملة. وتواصلت التقارير عن قيام رجال حريديين بالبصق على يهود غير حريديين وأشخاص ينتمون إلى ديانات أخرى. وقال ستة وسبعون في المئة من اليهود المتشددون إن البصق على المسيحيين يجب أن يعتبر جريمة، على الرغم من أن 28 في المئة فقط شعروا أنه ينبغي أن يكون جريمة ذات أولوية عالية وفقاً لدراسة بعنوان "الدين ومؤشر الدولة" نشرت في عام 2015.

في ديسمبر/كانون الأول نشر بينتزي غوبتشاين زعيم تنظيم لاهافا والذي يعتبر شخصية مؤثرة بالنسبة للشبان المستوطنين المتطرفين، نشر مقال رأي على موقع متشدد معتبراً "الكنيسة المسيحية" عدواً قتالاً على مدى قرون"، وأن أتباعها كانوا "مصاصي دماء" وينبغي طردهم من البلاد.

واستمرت مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية في محاولة بناء التفاهم وخلق الحوار بين الجماعات الدينية وبين الجماعات اليهودية الدينية والعلمانية، بما في ذلك نيفيه شالوم، وواحة السلام، ومبادرة صندوق إبراهيم، وجفعات حبيبه، وهاجر ومدارس اليد في اليد التي تعتمد التدريس باللغتين، ومنظمة هيدوش، ومركز العمل الديني الإسرائيلي لحركة الإصلاح، ومنظمة موزايكا، ومنظمة لقاءات بين الأديان. استضافت منظمة حاخامات للدفاع عن حقوق الإنسان غير الحكومية مجلس التنسيق بين الأديان لتعزيز الحوار بين المؤسسات اليهودية والإسلامية والمسيحية.

ووفقاً لمنظمة غير حكومية ومجلس المؤسسات الدينية في الأرض المقدسة، في 26 فبراير/شباط، هاجم أشخاص مجهولون مدرسة دينية للروم الأرثوذكس في القدس وكتبوا شعارات معادية للمسيحية على الجدران. وندد رئيس الوزراء ووزير الخدمات الدينية، وغيرهما فضلاً عن مجلس المؤسسات الدينية في الأرض المقدسة بهجمات "تدفيع الثمن" التي وقعت بعد هذا الحادث. وفي 5 أكتوبر/تشرين الأول، هاجم مسلحون مجهولون مسجد حسن بيك في تل أبيب-يافا.

وواصلت منظمة تاغ مير غير الحكومية تنظيم زيارات إلى المناطق التي وقعت فيها هجمات "تدفيع الثمن" ورعت أنشطة ترمي إلى تعزيز التسامح رداً على هذه الهجمات.

واستمر مجلس المؤسسات الدينية في الأرض المقدسة الذي يضم الحاخامية الرئيسية في إسرائيل والسلطة الفلسطينية ووزارة الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية في السلطة الفلسطينية، وقادة الطوائف المسيحية الرئيسية في القدس، في تطبيق القانون العالمي على الأماكن المقدسة في شراكة مع المنظمة الحكومية غير الدولية "البحث عن أرضية مشتركة" وتوثيق الهجمات على المواقع الدينية وتشجيع الردود المشتركة للجماعات من مختلف الأديان على تلك الهجمات.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

في أعقاب ارتفاع حدة التوتر في جبل الهيكل/الحرم الشريف وحوادث العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، تحدث وزير الخارجية الأمريكي، والسفير ومسؤولون من السفارة مع مسؤولين حكوميين وقادة الكنيسة حول أهمية الإبقاء على الوضع الراهن في جبل الهيكل/الحرم الشريف دون تصعيد التوتر من خلال أعمال أو بيانات استفزازية. وفي لقاءات مع مسؤولين حكوميين أكد أيضاً مسؤولون زائرون من الحكومة الأمريكية وموظفون من السفارة، على أهمية التعددية الدينية واحترام جميع التيارات اليهودية.

في زيارة قام بها إلى تل أبيب والقدس والضفة الغربية سفير الولايات المتحدة المتجول للحرية الدينية الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني التقى مع مسؤولين حكوميين وأعضاء الكنيسة لمناقشة هجمات "تدفع الثمن" وحالات أخرى من العنف بدوافع دينية. كما التقى مع قادة الجماعات الدينية اليهودية، والإسلامية، والمسيحية، وقادة منظمات المجتمع المدني لمناقشة قضايا تتراوح ما بين تدنيس المقابر اليهودية في جبل الزيتون إلى التحديات التي تواجهها الجماعات الإسلامية والإنجيلية.

واجتمع الممثل الأمريكي الخاص للشؤون الدينية والعالمية، والممثل الخاص للجماعات الإسلامية، والمبعوث الخاص لرصد ومكافحة معاداة السامية مع مسؤولين حكوميين خلال زيارة في سبتمبر/أيلول إلى تل أبيب والقدس والضفة الغربية لمناقشة المساواة في المعاملة بين الجماعات الدينية، ومكافحة أعمال التطرف، واستراتيجيات من شأنها تهدئة التوترات في المواقع الدينية. والتقى المسؤولون الثلاثة أيضاً مع منظمات المجتمع المدني الناشطة في التفاعل بين الأديان وزاروا ثلاثة مواقع تم استهدافها سابقاً من قبل مخربين، بما في ذلك كنيسة الطابغة ومسجد في الفريديس،

ومدرسة ماكس راين يدا في يد، وهي مؤسسة مكرسة لتعليم الطلاب المسلمين واليهود معاً، والتي تعرضت أيضاً لحريق متعمد في عام 2014.

ركزت المبادرات التي تدعمها السفارة على الحوار بين الأديان وتنمية المجتمع، ودعت إلى مجتمع يشارك فيه السكان العرب واليهود، بما في ذلك مؤتمرات أعلن فيها مسؤولو السفارة دعمهم لحق الأشخاص من كل الأديان في ممارسة شعائرهم الدينية بشكل سلمي، مع احترام معتقدات وعادات جيرانهم.

وشارك موظفو السفارة في مناسبات دينية نظمتها جماعات يهودية وإسلامية ودرزية ومسيحية، واستخدمت السفارة قنوات التواصل الاجتماعي للتعبير عن دعم الولايات المتحدة للتسامح والانفتاح على الأديان الأخرى. وكانت إحدى هذه المناسبات صلاة في كنيسة الطابغة بحضور أحد موظفي السفارة بعد وقت قصير من هجوم عليها وإضرار النار فيها.

استضافت السفارة مناسبات، بما في ذلك مأدب إفطار خلال شهر رمضان وعشاء عيد الشكر بين الأديان، وشجعت على الحد من التوترات بين الجماعات الدينية وعملت على زيادة التواصل بين الأديان والشراكة داخل المجتمع. ودعمت برامج السفارة المبادرات التعليمية والمجتمعية اليهودية العربية المختلطة لتقليل العنف المجتمعي، بما في ذلك ورشة عمل تدريبية حول موضوع العنصرية لـ 30 معلماً ومعلمة من المدارس اليهودية في القدس والمناطق المجاورة. ومولت السفارة منظمة موزايكا غير الحكومية لإنتاج أشرطة فيديو وخطط تدريس للمعلمين حول الاحتفالات حيث يتزامن يوم الغفران وعيد الأضحى.

وقدمت السفارة منحاً لمنظمات الدفاع عن التسامح الديني بين المجموعات الإثنية المختلفة، مثل منظمة سيكوي غير الحكومية، التي نظمت سلسلة من الجولات الثقافية إلى أغلبية المدن العربية في الجليل ووادي عارة خلال شهر رمضان لغرض تعريف 2000 من اليهود على الثقافة العربية و الممارسات الدينية خلال موسم الأعياد الإسلامية.

الأراضي المحتلة (بما فيها المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية)

ملخص تنفيذي

الأراضي المحتلة، والتي تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية، وقطاع غزة، تخضع لسلطة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مع تقاسم للمسؤوليات التي تتداخل في معظم القطاع. القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، والذي هو بمثابة دستور مؤقت، يؤكد أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، لكنه يدعو إلى احترام "جميع الأديان السماوية الأخرى". الزيارات التي قام بها نشطاء جبل الهيكل اليهود إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل خلال الأعياد اليهودية، سبقتها وأعقبها اشتباكات بين الشرطة الإسرائيلية وشبان مسلمين، حيث أصيب ما لا يقل عن 44 فلسطينياً و 13 من ضباط الشرطة بجروح. وتلت هذه الاشتباكات في أكتوبر/تشرين الأول موجة من العنف في القدس والضفة الغربية، وقطاع غزة حيث قتل 127 فلسطينياً و 16 إسرائيلياً في هذه المناطق بين 1 أكتوبر/تشرين الأول و 31 ديسمبر/كانون الأول. وامتد العنف أيضاً إلى إسرائيل ما بعد القدس الغربية. وقال مراقبون أن المظالم السياسية جعلت من الصعب أن تنسب أعمال العنف للنزاعات الدينية فقط. وواصلت الحكومة الإسرائيلية فرض قيود على فترات متقطعة على وصول الفلسطينيين إلى بعض المواقع الدينية، بما في ذلك الحرم الشريف/جبل الهيكل، مشيرة إلى دواعٍ أمنية. وابتداءً من أغسطس/آب، فرضت الشرطة الإسرائيلية تقييداً لمدة ثمانية أسابيع على وصول المسلمين، وهو تقييد طويل وغير مسبوق. ووفقاً لاتفاق الوضع الراهن مع السلطات الأردنية التي تشرف على إدارة الموقع، عملت الحكومة الإسرائيلية على منع العبادة غير الإسلامية في الحرم الشريف/جبل الهيكل، ولكن قام بعض اليهود بطقوس دينية على الموقع في انتهاك لاتفاقية الوضع الراهن. القيود المفروضة على السفر مثل وصول عدد محدود من الفلسطينيين بين الضفة الغربية والقدس أثناء عطلة عيد الغفران، إضافة إلى بناء المزيد من الجدار العازل، أعاقت تحركات المسلمين والمسيحيين. وسمحت السلطات الإسرائيلية للمسلمين والمسيحيين بالصلاة عند الحائط الغربي. وفرضت حظراً على اختلاط الجنسين للمصلين اليهود هناك. أدان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، وغيرهما من القادة ما تسمى بهجمات "تدفيع الثمن" (العنف والجرائم ضد الممتلكات من قبل جماعات المستوطنين اليهود، الموجهة ضد الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية والفلسطينية)، ولكن ذكرت وسائل الإعلام أن السلطات نادراً ما نجحت في ملاحقة القضايا. واجهت الجماعات الدينية التبشيرية التي لا تعترف بها السلطة الفلسطينية، مثل شهود يهوه والإنجيليين، صعوبة في كسب قبول وثائق الأحوال الشخصية التي أصدرتها. وظلت

المواد المعادية للسامية تظهر في وسائل إعلام السلطة الفلسطينية الرسمية. وفرضت حركة حماس التي تصنفها الولايات المتحدة على أنها منظمة إرهابية والتي تسيطر بالفعل على قطاع غزة، قيوداً على سكان غزة بناء على تفسيرها للإسلام والشريعة.

وبصرف النظر عن موجة العنف بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول، كانت هناك حالات قتل وحوادث عنف أخرى بررها الجناة على أسس دينية. في يوليو/تموز هاجم مستوطنون يهود منزلاً فلسطينياً في قرية دوما بالضفة الغربية مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وأصابة طفل عمره أربع سنوات بحروق شديدة. ورشق شبان فلسطينيون بالحجارة زواراً يهوداً لقبر يوسف في نابلس، وجبل الزيتون في القدس، وقوات الأمن الإسرائيلية على أرض الحرم الشريف/جبل الهيكل في عدة مناسبات. وأفادت تقارير أن فلسطينيين قاموا بحرق متعمد وأعمال تخريب لمقبرة جبل الزيتون، وكنيس بيتشي أولام في القدس وقبر يوسف. ضايق يهود متشددون أو اليهود المنتمون للصهيونية الدينية على نحو منتظم رجال الدين المسيحيين واليهود المسيانيين، والزوار والمصلين اليهود في المواقع الدينية التي لا تتفق مع التقاليد الأرثوذكسية اليهودية. وشملت هجمات "تدفيع الثمن" من قبل يهود متشددين مشتبه بهم الحرق المتعمد لمبنى البطريركية الأرثوذكسية اليونانية قرب مدينة القدس القديمة وأضراراً لحقت بمسجد خارج بيت لحم في الضفة الغربية.

والتقى مسؤولون من القنصلية العامة الأمريكية في القدس مع مسؤولين من السلطة الفلسطينية لمناقشة التسامح وبواعث القلق بشأن الوصول إلى المواقع الدينية. كما التقى مسؤولون كبار زائرون من حكومة الولايات المتحدة مع سياسيين وقادة المجتمع الديني والمدني من أجل تعزيز التسامح والتعاون ضد التعصب الديني. التقى موظفو القنصلية العامة مع ممثلي الجماعات الدينية لرصد قلقهم إزاء الوصول إلى المواقع الدينية، واحترام رجال الدين، والهجمات على المواقع الدينية ودور العبادة. وزار موظفون من القنصلية العامة المواقع التي تعرضت لهجمات "تدفيع الثمن"، وأصدروا بيانات شجب علنية لهذه الأعمال.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

يصل عدد السكان في الضفة الغربية إلى 2.7 مليون نسمة، حسب تقديرات الحكومة الأمريكية، و 1.8 مليون نسمة في قطاع غزة (تقديرات يوليو/تموز 2015). وبحسب تقديرات الولايات المتحدة يشكل المسلمون السنة أغلبية الفلسطينيين المقيمين في تلك الأراضي. ووفقاً لإحصاءات 2013

الصادرة عن معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، يعيش 509,610 من اليهود في القدس - بما في ذلك مناطق بالقدس الشرقية التي استولت عليها إسرائيل في عام 1967 وضمتها في عام 1980 - وهو ما يمثل حوالي 61 في المئة من سكان المدينة. وأفاد المكتب الاسرائيلي المركزي للإحصاء في عام 2014 أن 370,700 يهوديا يقيمون في مستوطنات في الضفة الغربية. ورغم عدم وجود أرقام رسمية، كان هناك حوالي 52,000 مسيحياً في الضفة الغربية وغزة والقدس في عام 2008، وفقاً لاستبيان قام به المعهد المسكوني اللوثيري، اتحاد الديار. ويقدر الكرسي الرسولي عدد السكان المسيحيين في الضفة الغربية بأقل من 2 في المئة من إجمالي عدد السكان، أو أقل من 54,000 فلسطينياً. ووفقاً لمسح أجرته جمعية الشبان المسيحية عن المسيحيين في غزة، كان هناك 1,313 من المسيحيين المقيمين هناك اعتباراً من مارس/آذار 2014. وقد تزايدت معدلات هجرة الفلسطينيين المسيحيين منذ عام 2001، وفقاً للقادة المسيحيين المحليين. معظم المسيحيين هم من الروم الأرثوذكس؛ أما البقية فتتضمن الروم الكاثوليك، واليونان الكاثوليك، والسريان الأرثوذكس، والأسقفيين، واللوثيريين، والأرمن الأرثوذكس، والأرمن الكاثوليك، والأقباط، والموارنة، والإثيوبيين الأرثوذكس، وأعضاء طوائف بروتستانتية. يتركز المسيحيون بصورة أساسية في القدس الشرقية، وبيت لحم، ورام الله، ونابلس، مع أن لهم تجمعات أصغر تعيش في أنحاء أخرى. هناك ما يقرب من 400 من السامريين (ممارسي الطقوس السامرية، التي لها صلة باليهودية إنما تتميز عنها)، فضلاً عن عدد قليل من المسيحيين الإنجيليين وشهود يهوه يقيمون في القدس والضفة الغربية.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

يخضع سكان أجزاء مختلفة من الأراضي المحتلة لاختصاص سلطات مختلفة. الإسرائيليون (سواء اليهود والعرب) الذين يعيشون في القدس الشرقية يخضعون لنظام القانون المدني والجنائي الإسرائيلي (ضمت الحكومة الإسرائيلية القدس الشرقية رسمياً في عام 1980، على الرغم من عدم اعتراف أية حكومة أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، بهذا الضم). كما أن سكان القدس من الفلسطينيين (الذين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية) يخضعون للقانون المدني والجنائي الإسرائيلي أيضاً. أما الإسرائيليون الذين يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية فيخضعون لمزيج من القانون المدني والجنائي الإسرائيلي، وأيضاً القانون العسكري. ذلك الجزء من الضفة الغربية الذي يعيش فيه الفلسطينيون يدعى المنطقة (ج) وفقاً لاتفاقية أوسلو الثانية ويخضع للنظام القانوني العسكري

الإسرائيلي، في حين أن الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ب) يخضعون لقانون السلطة الفلسطينية المدني والقانون العسكري الإسرائيلي للقضايا الجنائية والأمن. وعلى الرغم من أنه وفقاً لاتفاق أوسلو الثاني، ينطبق القانون المدني والأمني للسلطة الفلسطينية على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (أ) من الضفة الغربية، تطبق إسرائيل قانون الجيش الإسرائيلي كلما دخل جيشها إلى المنطقة (أ). ويخضع قطاع غزة رسمياً لاختصاص السلطة الفلسطينية المؤقتة، على الرغم من أن حماس تمارس السلطة الفعلية على القطاع.

ينطبق القانون الأساسي المؤقت على المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية. ينص القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، لكنه يدعو إلى احترام "جميع الأديان السماوية الأخرى". وينص القانون الأساسي على حرية المعتقدات، والعبادة، وممارسة الشعائر الدينية، إلا إذا كانت تلك الممارسات تنتهك النظام العام أو قواعد الأخلاق. كما يحظر القانون الأساسي التمييز على أساس الدين وينص على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون. ينص القانون الفلسطيني الأساسي على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع.

لا توجد عملية محددة يمكن بواسطتها للمنظمات الدينية كسب الاعتراف الرسمي، إذ يجب على كل جماعة دينية التفاوض بخصوص علاقاتها الثانوية الخاصة مع السلطة الفلسطينية. تم التوصل إلى ترتيبات خاصة بالوضع الراهن مع السلطات العثمانية في القرن التاسع عشر. على سبيل المثال، الاعتراف بوجود وحقوق الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس، السريان، الأقباط، الإثيوبيين الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، والكنائس السريانية الأرثوذكسية. واعترفت اتفاقيات لاحقة بحقوق الأسقفية (الأنجليكانية) والكنائس الإنجيلية اللوثرية. يتم تمكين الجماعات الدينية المعترف بها قانوناً للبت في مسائل الأحوال الشخصية. ويحق لها إنشاء المحاكم الكنسية من أجل إصدار أحكام ملزمة قانوناً بشأن الأحوال الشخصية وبعض مسائل الملكية لأفراد جماعاتها الدينية.

لا تحظى الكنائس باعتراف رسمي، ولكن نظراً لتفاهات غير مكتوبة مع السلطة الفلسطينية على أساس مبادئ اتفاقيات الوضع الراهن، يمكن لجماعات الله، وكنيسة الناصري، وبعض الكنائس المعمدانية، أن تعمل بحرية، كما يمكن لبعضها تأدية بعض المهام الرسمية مثل إصدار تراخيص الزواج. يتعين على الكنائس غير المعترف بها من قبل السلطة الفلسطينية الحصول على إذن خاص لمرة واحدة من السلطة الفلسطينية لإجراء عقود الزواج أو البت في مسائل الأحوال الشخصية. وإذا

ما أرادت هذه المجموعات القيام بطقوس خاصة فلا بد من الاعتراف بها من قبل، والتسجيل لدى السلطة الفلسطينية. لكنها لا تستطيع التبشير.

تتلقى المؤسسات الإسلامية وأماكن العبادة دعماً مالياً من الحكومة وفقاً للقانون.

التعليم الديني هو جزء من المنهاج الدراسي للطلاب من الصف الأول إلى الصف السادس في المدارس التي تديرها السلطة الفلسطينية. وهناك فصول دراسية منفصلة للمسلمين والمسيحيين.

تتنظر المحاكم الإسلامية أو المسيحية في جميع المسائل القانونية الخاصة بالأحوال الشخصية، بما في ذلك قضايا الإرث، والزواج، والمهر، والطلاق، وإعالة الأطفال. بالنسبة للمسلمين، تحدد الشريعة قانون الأحوال الشخصية، بينما تحكم مختلف المحاكم الكنسية في مسائل الأحوال الشخصية للمسيحيين. ويجوز، من الناحية القانونية، لأعضاء إحدى الجماعات الدينية رفع نزاعات الأحوال الشخصية للنظر والبت فيها عن طريق طائفة دينية فيما إذا اتفق المتنازعون على أن ذلك هو المناسب.

هناك ستة مقاعد مخصصة للمسيحيين ضمن مقاعد المجلس التشريعي الـ 132 (الذي لم يجتمع منذ عام 2007)؛ وليست هناك أية مقاعد مخصصة لأية جماعات دينية أخرى.

ممارسات الحكومة

الزيارات التي قام بها نشطاء إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل خلال الأعياد اليهودية، وكذلك الزيارات التي قام بها مسؤولون إسرائيليون إلى الموقع في هذه الأوقات وفي أوقات أخرى، كانت قد سبقتها وتلتها اشتباكات بين الشرطة ومحتجين مسلمين، حيث أصيب ما لا يقل عن 44 فلسطينياً على يد الشرطة الإسرائيلية التي استخدمت قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وأصيب 13 ضابط شرطة جراء رشق المتظاهرين لهم بالحجارة. وتلت هذه الاشتباكات في أكتوبر/تشرين الأول موجة من العنف في القدس والضفة الغربية، وقطاع غزة حيث قتل 127 فلسطينياً و 16 إسرائيلياً في هذه المناطق بين 1 أكتوبر/تشرين الأول و 31 ديسمبر/كانون الأول. وامتد العنف أيضاً إلى إسرائيل ما بعد القدس الغربية. ولأن الدين والانتماءات الإثنية غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من أعمال العنف هذه بأنها تستند إلى الهوية الدينية

فقط. وقال مراقبون أن المظالم الوطنية ربما كانت الدافع للعديد من الهجمات الفلسطينية. واصلت الحكومة الإسرائيلية تقييد الوصول إلى عدد من المواقع الدينية الرئيسية، بما في ذلك الحرم الشريف/جبل الهيكل، الذي شهد على مدى ثمانية أسابيع تقييداً طويلاً غير مسبوق على وصول بعض المسلمين إلى الموقع ابتداءً من أغسطس/آب، وكذلك إلى كنيسة القبر المقدس، الحرم الإبراهيمي/مقامات الأولياء في الخليل، وقبر راحيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيود المفروضة على التنقل بين الضفة الغربية والقدس أثناء عطلة عيد الغفران (يوم كيبور)، ومواصلة بناء الجدار العازل أعاقت قدرة المسلمين على دخول القدس ورجال الدين المسيحيين من الوصول إلى الكنائس للقيام بالخدمات الدينية. منعت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية في بعض الأحيان اليهود الإسرائيليين من زيارة المواقع الدينية اليهودية في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، لأسباب أمنية. وسمحت السلطات لكل من المسلمين والمسيحيين بالصلاة عند الحائط الغربي، على الرغم من القيود الأمنية التي تحد من وصول الفلسطينيين إلى باحة الحائط الغربي. وراعى المصلون اليهود هناك فصلاً صارماً بين الجنسين. واجهت الجماعات المسيحية التبشيرية التي لا تعترف بها السلطة الفلسطينية، مثل شهود يهوه والجماعات الإنجيلية، صعوبات في كسب الاعتراف بوثائق الأحوال الشخصية التي أصدرتها. وظلت المواد الدينية غير المتسامحة تظهر في وسائل إعلام السلطة الفلسطينية الرسمية. أدان مسؤولون إسرائيليون ومسؤولون من السلطة الفلسطينية ما يسمى بهجمات "تدفيع الثمن" والتخريب، لكن السلطات نادراً ما كانت قادرة على ملاحقة القضايا بنجاح.

بعد زيارات قام بها إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل نشطاء جبل الهيكل اليهود خلال الأعياد اليهودية في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، ونشر المزيد من قوات الشرطة الاسرائيلية لاستيعاب العدد الكبير تاريخياً من الناشطين الزوار، فقد وقعت حوادث عنف بين المصلين المسلمين والشرطة الاسرائيلية. وأدى استخدام الشرطة للغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي أثناء الاشتباكات إلى إصابات طفيفة مثل استنشاق الغاز المسيل للدموع ورضوض وكدمات لـ 44 فلسطينياً على الأقل، ممن كانوا يقذفون الحجارة، وفقاً لبعض التقارير الصحفية، وقنابل المولوتوف، مما أدى إلى وقوع إصابات ذات طبيعة مماثلة لما لا يقل عن 13 من ضباط الشرطة الاسرائيلية. وقامت الشرطة الإسرائيلية خلال بعض هذه الاشتباكات بكسر نوافذ وإتلاف أبواب وسجاد المسجد الأقصى. واشتكت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، والصندوق الإنتماني الإسلامي الذي يموله الأردن ومؤسسة خيرية لا تزال تشرف على إدارة الموقع، أنه في مناسبة واحدة على الأقل دخل ضباط

الشرطة الإسرائيلية إلى المسجد نفسه - في كامل العتاد القتالي، بما في ذلك الأحذية، لنزع سلاح المحتجين.

ووقعت اشتباكات مماثلة شارك فيها فلسطينيون والشرطة في مناطق البلدة القديمة والقدس الشرقية حيث تجمع المصلون المسلمون الذين منعوا من الدخول إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل للصلاة، كما هو الحال في حي سلوان في القدس وخارجها في بوابة الأسود بالبلدة القديمة.

وحدثت موجة من العنف بين الفلسطينيين والمواطنين الإسرائيليين وبين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية، وقطاع غزة بين 1 أكتوبر/تشرين الأول و 31 ديسمبر/كانون الأول، أودت بحياة 127 فلسطينيا و 16 إسرائيليا. وامتد العنف أيضا إلى إسرائيل ما بعد القدس الغربية. وقال مراقبون أن المظالم الوطنية جعلت من الصعب أن تنسب أعمال العنف للنزاعات الدينية فقط.

خلال الزيارات التي قام بها إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك أعضاء مجلس الوزراء، وقعت أيضا حوادث عنف جسدي بين الشرطة الإسرائيلية والمسلمين. في هذه الاشتباكات، أدى استخدام الشرطة للرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع إلى إصابات طفيفة للفلسطينيين الذين قاموا برمي الحجارة. على سبيل المثال، في 26 يوليو/تموز و 13 سبتمبر/أيلول، قبل وبعد الزيارات التي قام بها وزير الزراعة أوري أرينيل إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل، وقعت اشتباكات بين محتجين مسلمين والشرطة التي حاصرت المتظاهرين داخل المسجد الأقصى قبل فتح الموقع لزيارة نشطاء جبل الهيكل اليهود. في 8 أكتوبر/تشرين الأول، أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الشرطة بمنع وزراء في الحكومة وأعضاء في الكنيسة من الذهاب إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل، قائلا إنه يعتقد بأن ذلك من شأنه أن يساعد على تهدئة التوترات في الموقع.

وبحسب تقارير، رد الفلسطينيون بإلقاء الحجارة واشتبكوا مع مرافقين من الجيش الإسرائيلي خلال زيارات الجماعات اليهودية لقبر يوسف في نابلس. يوم 18 أكتوبر، قامت مجموعات يهودية بزيارات إلى مواقع دينية في الضفة الغربية، بما في ذلك قبر يوسف في نابلس، دون حراسة أمنية، تلتها اشتباكات بين اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين المحليين مما أسفر عن إصابات طفيفة من كلا الجانبين، قبل تدخل الجيش الإسرائيلي لتفريق المتظاهرين الفلسطينيين.

ووفقاً لمراقبين، كانت هناك ثلاث فئات من الجماعات الدينية المسيحية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة: - الكنائس التي اعترفت بها السلطة الفلسطينية وفقاً لترتيبات الوضع الراهن الذي تم التوصل إليه خلال الحكم العثماني، وكذلك الكنائس البروتستانتية التي لها أسقفيات قائمة؛ أما الكنائس التي لم تعترف بها السلطة الفلسطينية رسمياً والتي تم إنشاؤها بين أواخر القرن التاسع عشر وعام 1967 فقد استمرت في العمل، مثل بعض الكنائس البروتستانتية والإنجيلية، وعدد قليل من الكنائس التي نشطت خلال العقد الماضي، والتي لا زال وضعها القانوني غير مؤكد.

- الكنائس غير المعترف بها مثل شهود يهوه وبعض الجماعات المسيحية الإنجيلية، والتي تواجه حظراً على ممارستها المعتادة للتبشير، والتي كانت قادرة على القيام بمعظم العمليات الأخرى دون عوائق من قبل السلطة الفلسطينية، وفقاً للتقارير. ومع ذلك فقد أفادت تقارير أن السلطة الفلسطينية رفضت الاعتراف بوثائق الأحوال الشخصية القانونية الصادرة عن بعض هذه الجماعات غير المعترف بها، والتي قالت المجموعات أن ذلك جعل من الصعب بالنسبة لها تسجيل الأطفال حديثي الولادة تحت أسماء آبائهم. ونصحت العديد من الكنائس غير المعترف بها الأعضاء من ذوي الجنسية المزدوجة بالزواج أو الطلاق في الخارج من أجل تسجيل الزواج رسمياً في البلد الثاني.

وواصلت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية دفع تكاليف إنشاء المساجد الجديدة وصيانة حوالي 1,800 مسجداً، ودفع مرتبات معظم الأئمة الفلسطينيين في الضفة الغربية. وواصلت الوزارة تقديم الدعم المالي المحدود لبعض رجال الدين المسيحيين والمنظمات الخيرية المسيحية، لكنها لم تقدم الدعم المالي للمؤسسات اليهودية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

واصلت السلطة الفلسطينية تطبيق سياستها في تقديم الموضوعات للأئمة المطلوب منهم استخدامها في خطب الجمعة الأسبوعية في المساجد في الضفة الغربية ومنعتهم من بث تلاوات قرآنية من المآذن قبل الدعوة إلى الصلاة.

وواصلت السلطات فرض الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا الإسرائيلية والتي تعلن بأن الفصل بين الرجال والنساء في الشوارع العامة والأرصفة في حي ميا شعاريم في القدس الذي يقطنه أرثوذكس متشددون هو غير قانوني.

استمرت الحكومة الإسرائيلية في التحكم بوصول المسلمين واليهود إلى الموقع الذي يشير إليه المسلمون بالحرم الشريف (والذي يحتوي على قبة الصخرة والمسجد الأقصى)، ويعرف لدى اليهود باسم جبل الهيكل (والذي هو موقع المعبدتين اليهوديين الأول والثاني). وعلى الرغم من أن دائرة الأوقاف استمرت في إدارتها لبعض جوانب الموقع، غير أن الحكومة الإسرائيلية حددت من قدرة دائرة الأوقاف على السيطرة على دخول الزوار. ووفقاً لاتفاقات الوضع الراهن مع دائرة الأوقاف، واصلت الحكومة الإسرائيلية منع عبادة وصلاة غير المسلمين في الحرم الشريف/جبل الهيكل ولكنها فرضت أيضاً قيوداً على وصول المصلين المسلمين دون التنسيق مع دائرة الأوقاف - وخاصة خلال الأعياد اليهودية - التي أفادت دائرة الأوقاف والسلطة الفلسطينية بأن ذلك يعتبر خرقاً للوضع الراهن. اضطلعت الشرطة الإسرائيلية بمهام الأمن في الحرم الشريف/جبل الهيكل، وتمركزت الشرطة داخل الموقع وخارج كل مدخل إلى الموقع. وقامت الشرطة الإسرائيلية بدوريات روتينية في الساحة الخارجية ونظمت حركة المرور داخل وخارج الموقع.

وكرر مسؤولو الأوقاف شكاوى السنوات السابقة على ما قالوا أنها كانت انتهاكات من قبل الشرطة الإسرائيلية لاتفاقيات الوضع القائم فيما يتعلق بالسيطرة على الوصول إلى الموقع، وقالوا أن الشرطة الإسرائيلية لا تتسق مع دائرة الأوقاف بخصوص قرارات السماح للزوار من غير المسلمين بالوصول إلى الموقع أو لتقييد وصول فئات عريضة من المصلين المسلمين. وظل موظفو الأوقاف متمركزين داخل كل باب وعلى الساحة لكن مسؤولين قالوا أن موظفي الأوقاف كانوا قادرين على ممارسة دور مخفض فقط من الرقابة. وكان بإمكانهم الاعتراض على وجود أشخاص معينين، مثل الذين لا يرتدون ملابس محتشمة أو الذين يثيرون الشغب، لكنهم لم يمتلكوا السلطة الفعلية لإخراج مثل هؤلاء الأشخاص من الموقع. أفاد مسؤولو الأوقاف أن الشرطة الإسرائيلية احتجزت في بعض الأحيان لفترة قصيرة حراس الوقف أو طردتهم من الموقع ومن جوار الجماعات الناشطة اليهودية الزائرة.

وأشارت الحكومة الإسرائيلية إلى مخاوف أمنية فيما يتعلق بفرضها المتكرر للقيود على الوصول إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل من قبل المسلمين، والتي انطوت عادة على منع دخول الرجال، وأحياناً النساء، تحت سن الـ 50. وقال مراقبون من منظمة محلية سياسية وغير حكومية أن تواتر وفترة القيود المفروضة على وصول المسلمين إلى الموقع لمدة ثمانية أسابيع ابتداء من أواخر شهر أغسطس/آب (وهي فترة الأعياد اليهودية الرئيسية في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول) لم يسبق لهما مثيل.

وفي 27 يوما على الأقل خلال العام، فرضت سلطات الأمن الإسرائيلية قيودا على سن الزوار المسلمين، بما في ذلك فترة متتالية لمدة ثمانية أيام ابتداء من نهاية شهر سبتمبر/أيلول. حظرت الشرطة الاسرائيلية على نحو متكرر المصلين المسلمين الذكور دون سن الـ 50 من الوصول إلى الموقع خلال ساعات الصباح وساعات الزيارة المخصصة لغير المسلمين، من الأحد إلى الخميس، أثناء قيام الناشطين اليهود بالتجول في الموقع.

وفي عدة أيام في أغسطس/آب منعت الشرطة الإسرائيلية جميع النساء المسلمات بغض النظر عن العمر من زيارة الموقع خلال ساعات الزيارة المخصصة لغير المسلمين، وأصدرت "قوائم سوداء" تمنع بموجبها 50 من النساء المسلمات على الأقل اتهمتهن بالمضايقة اللفظية للزوار اليهود إلى الموقع. وذكرت السلطات الإسرائيلية أن سبب الحظر الشامل والقوائم السوداء يعود إلى حدوث مشادات بين مجموعات من المصلين من النساء المسلمات والسياح اليهود، الذين يعتبرهم المصلون المسلمون من ناشطي جبل الهيكل اليهود الذين يحاولون خرق حظر غير المسلمين من الصلاة في الموقع. وحظرت السلطات الإسرائيلية في سبتمبر/أيلول جماعتين من النساء والرجال متهمتين بمضايقة الزوار اليهود في الحرم الشريف/جبل الهيكل، وتعرف هاتان الجماعتان باسم "المرابطات" و "المرابطون" على التوالي، وتفيد التقارير بأنهما ليس لهما عضوية رسمية.

ووفقا لتقارير وسائل الاعلام، قامت الحكومة الإسرائيلية بتحسين وصول المسلمين من غزة إلى الموقع بالمقارنة مع عام 2014، عندما لم يُسمح لسكان غزة بالعبور إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل للصلاة، وسمحت لحوالي 100 إلى 200 من سكان غزة ممن سنهم فوق الستين بعبور معبر إيرز إلى القدس لأداء صلاة الجمعة الأسبوعية في الحرم الشريف/جبل الهيكل لمعظم الأسابيع، تبدأ خلال شهر رمضان في يوليو/تموز وتمتد على مدار العام.

واستمر مسؤولون إسلاميون، بما في ذلك ممثلون عن دائرة الأوقاف، في الاعتراض على القيود الإسرائيلية المفروضة على وصول المصلين المسلمين إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل وعارضوا دعوات من بعض الجماعات الإسرائيلية لتقسيم ساعات الزيارة بين المسلمين وغير المسلمين والسماح لغير المسلمين بالصلاة هناك.

وواصلت دائرة الأوقاف تقييد وصول غير المسلمين الذين زاروا الحرم الشريف /جبل الهيكل من الدخول إلى قبة الصخرة والمسجد الأقصى - وهي ممارسة بدأت في عام 2003 عندما أنهت إسرائيل التنسيق مع دائرة الأوقاف بسبب زيارات غير المسلمين - وقدمت اعتراضات للشرطة الإسرائيلية على الزوار من غير المسلمين الذين يرتدون رموزاً وملابس دينية مثل شالات الصلاة اليهودية، فوق أرض الحرم الشريف/جبل الهيكل. وأخذت الشرطة الإسرائيلية أحياناً تلك الاعتراضات في الاعتبار وفرضت قيوداً من تلقاء نفسها.

وواصلت الشرطة الإسرائيلية التدقيق مع غير المسلمين لمعرفة ما إذا كانت في حوزتهم متعلقات دينية ومنعتهم من الصلاة علناً في الموقع. كان للشرطة الإسرائيلية السيطرة الحصرية على مدخل باب المغاربة - وهو المدخل الوحيد الذي يمكن لغير المسلمين عن طريقه دخول الموقع - كما سمحت للزوار بالمرور عبر البوابة خلال ساعات الزيارة المحددة، مع أن الشرطة الإسرائيلية قامت أحياناً بتقييد هذا الدخول مشيرة إلى دواع أمنية. أبقت الشرطة الإسرائيلية على نقاط تفتيش خارج بوابات أخرى للحرم الشريف/جبل الهيكل، بما في ذلك منع غير المسلمين من دخول هذه المناطق الأخرى، ولكنها لم تنسق مع حراس الأوقاف في الداخل.

وعلى الرغم من سياسة الحكومة الإسرائيلية التي تحظر العبادة غير الإسلامية في الموقع، فقد قامت بعض الجماعات اليهودية ترافقها الشرطة الإسرائيلية بممارسات دينية في الحرم الشريف/جبل الهيكل مثل الصلاة والسجود، بما في ذلك أكثر من عشرة حالات تم الإبلاغ عنها من قبل مسؤولي الأوقاف من أواخر شهر أغسطس/آب وحتى أوائل أكتوبر/تشرين الأول. في معظم الحالات، عملت الشرطة الإسرائيلية على منعهم من الصلاة أو إزاحتهم ولكن في حالات أخرى، كان بعضها موثقاً من قبل وسائل التواصل الاجتماعي بالصور وأشرطة الفيديو، حيث بدا كأن الشرطة لم تلاحظ أفعال الصلاة. تجول بعض نشطاء جبل الهيكل اليهود في الموقع بأقدام حافية، بما يتفق مع تفسيرهم للتقاليد اليهودي داخل المعبد، مما أثار اعتراضات إدارة الأوقاف. ومنعت السلطات الإسرائيلية في بعض الأحيان أفراداً من نشطاء جبل الهيكل اليهود الذين انتهكوا مراراً القواعد ضد صلاة غير المسلمين في الموقع، بما في ذلك أعضاء الكنيست وقادة حركة جبل الهيكل.

واستمر بعض أعضاء ائتلاف الكنيست والحكومة ومنظمات إسرائيلية غير حكومية، مثل معهد المعبد وأمناء جبل الهيكل، في دعوة الحكومة إلى تطبيق تقسيم مؤقت في جبل الهيكل/الحرم الشريف بحيث يتم تخصيص بعض الساعات للعبادة اليهودية، على غرار الترتيبات في الحرم الإبراهيمي/

مقامات الأولياء في الخليل. وقالت الحكومة الاسرائيلية أنها تعتبر بأن الاتفاقيات مع الأردن والتي تقضي بتقييد الصلاة اليهودية في الحرم الشريف/جبل الهيكل لا تزال موثوقة وسارية. وكرر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دعمه للحفاظ على ترتيب الوضع القائم في الحرم الشريف/جبل الهيكل، بما في ذلك الحظر المفروض على صلاة اليهود.

واصلت الحكومة الإسرائيلية السماح لكل من المسلمين والمسيحيين بالصلاة عند الحائط الغربي، وهو مكان العبادة الأقرب إلى أقدس موقع في اليهودية، على الرغم من أن الشرطة في كثير من الأحيان حدّت من وصول الفلسطينيين إلى ساحة الحائط الغربي لأسباب أمنية، حسب قولها. وواصل حاخام الحائط الغربي وضع المبادئ التوجيهية للشعائر الدينية التي تجيز الفصل الصارم بين النساء والرجال، والذي واصلت الحكومة الاسرائيلية فرضه. وكان على الرجال والنساء استخدام مناطق منفصلة للزيارة والصلاة عند الحائط الغربي، وكان القسم المخصص للنساء أقل من نصف حجم قسم الرجال. استمرت السلطات في عدم السماح للنساء بجلب التوراة إلى الساحة، ومنعت النساء من الوصول إلى لفائف التوراة العامة في الموقع، لكنها واصلت السماح لكل من الرجال والنساء بممارسة شعائرهم الدينية كما هو مرغوب على منصة تقع إلى الجنوب من منحدر باب المغاربة ومناطق متاخمة للجدار الغربي حيث، يحدث اختلاط مؤقت بين الجنسين. وقد خصصت السلطات منصة لليهود من أعضاء الحركات المحافظة والاصلاحية. وواصلت مجموعة غير أرثوذكسية مختلطة بين الجنسين استخدامها للاحتفالات الدينية مثل بار متسفا ويات متسفا. وظلت هذه الموافقة على الرغبة في صلاة "المساواة" اليهودية (السماح للرجال والنساء بالصلاة وفقاً لرغبتهم ومعاً) موضوعاً للنقاش في المجتمع اليهودي على مدار السنة. وواصل زعماء اليهود المتشددون معارضة تخصيص مساحات للصلاة المختلطة بين الجنسين عند الحائط، وذكرت جماعات ناشطة مثل نساء الحائط، وهي منظمة غير حكومية وجماعة صلاة جماعية، بأن مساحة المنصة الحالية التي تم تشييدها غير كافية لتلبية مطالبهن لأداء الصلوات اليهودية - بما في ذلك استخدام لفائف التوراة - في الموقع التقليدي عند الحائط الغربي.

كما واصلت الشرطة الاسرائيلية مساعدة نساء الحائط بدخول المجال المخصص للنساء من الحائط الغربي للقيام بشعائرنهن الشهرية. في مايو/أيار، اعتقلت الشرطة لفترة وجيزة رجلاً بعد تمريره التوراة من قسم الرجال إلى قسم النساء حيث كانت نساء الحائط يحتفلن ببلوغ إحدى البنات. في فبراير/شباط لم تتدخل الشرطة لمنع المتظاهرين من الرجال من رمي كرات الثلج على نساء الحائط أثناء الخدمة الشهرية.

وفي فبراير/شباط اقتحمت الشرطة الاسرائيلية كنيسة القيامة في القدس وطردت رجال الدين والمصلين والسياح، مشيرة، وفقاً لتقارير صحفية محلية، إلى مخاوف تتعلق بالسلامة العامة بسبب سقالات معدنية وبناء القبر نفسه. وقال زعماء الكنيسة من البطريركيتين الأرثوذكسية اليونانية والكاثوليكية اللاتينية إنه لم يتم التنسيق معهم بخصوص إجراء الشرطة. واصلت الشرطة الإسرائيلية إقامة نقاط تفتيش أمنية في البلدة القديمة خلال الأعياد الدينية الرئيسية، بما في ذلك عطلة عيد الفصح الارثوذكسي، حيث قال القادة المسيحيون إنها تقلل من قدرة المصلين ورجال الدين على دخول كنيسة القيامة للمشاركة في الشعائر الدينية. ومع ذلك قال بعض المسيحيين إن القيود المفروضة على الحجاج والتنسيق مع الشرطة الاسرائيلية تحسنت مقارنة مع عام 2014. وقد واصل قائد موقع الشرطة الاسرائيلية، خلال فترات الازدحام، توفير الأمن وتسهيل الوصول إلى الكنيسة وإدارة التوترات بين أتباع تيارات مختلفة من المسيحية في الموقع. وقال زعماء مسيحيون آخرون أن الشرطة استخدمت القوة المفرطة في جهودها الرامية إلى تنظيم الحشود في البلدة القديمة خلال أحداث عيد الفصح.

فرضت السلطات الإسرائيلية تقييداً متزايداً على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية في 23 و24 سبتمبر/أيلول خلال عطلة يوم كيبور (عيد الغفران). وكما في حالات الإغلاق السابقة، منعت السلطات سكان الضفة الغربية الذين لديهم تصريحات دخول صادرة من إسرائيل من الدخول إلى القدس أو إسرائيل، فيما عدا العاملين لدى المنظمات الدولية في مجالات إنسانية.

أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها زادت عدد التصاريح للفلسطينيين من الضفة الغربية للوصول إلى القدس لقضاء العطلات الدينية، لكن القادة المسيحيين الفلسطينيين أفادوا أن الحكومة الاسرائيلية منعت استخدام العديد من هذه التصاريح في الممارسة العملية. على سبيل المثال، ذكروا أن إسرائيل كانت قد منحت تصاريح لبعض وليس لجميع أفراد نفس الأسرة المباشرة، بما في ذلك الأطفال، مما ثبت الأسر من السفر لأنها رفضت الإنفصال. وعلى النقيض من عام 2014، لم تفرض الحكومة الإسرائيلية المزيد من القيود على وصول الفلسطينيين إلى القدس من الضفة الغربية خلال شهر رمضان.

استمر الحظر الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على المواطنين الإسرائيليين ممن ليسوا في مهمة رسمية السفر إلى مناطق الضفة الغربية التي تقع تحت السيطرة المدنية والأمنية للسلطة الفلسطينية

المنطقة (أ). وقال بعض الزعماء الدينيين اليهود أن هذا التقييد قد منع اليهود الإسرائيليين من زيارة عدة مواقع دينية يهودية، مثل قبر يوسف.

قامت قوات الدفاع الاسرائيلية بالاشتراك مع السلطة الفلسطينية في بعض الأحيان بتوفير مرافقة أمنية لليهود لزيارة الأماكن المقدسة في الضفة الغربية، المنطقة (أ)، وخاصة قبر يوسف في نابلس. وقال بعض اليهود أن الحصول على المرافقة من جانب الجيش الإسرائيلي أمر يتطلب تنسيقاً شاملاً.

ووفقاً للقادة السياسيين الفلسطينيين المحليين والصحافة المحلية، واصلت السلطات الإسرائيلية منع الفلسطينيين من الوصول إلى قبر راحيل، وهو مزار في بيت لحم ذو أهمية دينية لليهود والمسيحيين والمسلمين ويخضع للسلطة الإسرائيلية في المنطقة (ج)، لكنها واصلت السماح بالوصول للزوار اليهود دون عوائق نسبياً.

وواصل الجيش الإسرائيلي إجراءات الحد من القدرة على الوصول إلى الحرم الإبراهيمي/مقام الأولياء في الخليل، وهو مكان مقدس بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين بوصفه قبر إبراهيم. واصل قادة المسلمين المعارضة العلنية، في تصريحات عبر وسائل الإعلام المحلية، لسيطرة الجيش الإسرائيلي على الوصول، مستشهدين باتفاقات أوصلو التي خولت إسرائيل والسلطة الفلسطينية المسؤولية على الموقع. وقيدت قوات الدفاع الاسرائيلية مرة أخرى وصول المسلمين للموقع خلال 10 أيام تتزامن مع الأعياد اليهودية، كما قيدت وصول اليهود خلال 10 أيام تتزامن مع أعياد المسلمين. وقيدت قوات الدفاع الاسرائيلية وصول المسلمين عبر نقطة دخول واحدة مع تدقيق أمني إسرائيلي. سمح الجيش الإسرائيلي لليهود بالوصول إلى عدة نقاط دخول بدون فحص أمني. وكان باستطاعة المسلمين واليهود الصلاة في الموقع في نفس الوقت، ولكن في مساحات منفصلة. استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض حظر على أذان المسلمين من المسجد الإبراهيمي، قائلة إنه يزجج المستوطنين اليهود في المناطق المحيطة به.

وواصلت الحكومة الإسرائيلية بناء الجدار العازل في مناطق شمال، شرق، وجنوب القدس في الضفة الغربية. وذكرت منظمات دينية توفر التعليم والرعاية الصحية، والإغاثة الإنسانية والخدمات الاجتماعية الأخرى للفلسطينيين في القدس الشرقية وحولها أن الجدار أعاق عملها. وذكر رجال دين أن الحواجز ونقاط التفتيش أعاقت الحركة بين كنائس وأديرة الضفة الغربية فضلاً عن حركة أتباع هذه الكنائس بين منازلهم وأماكن عبادتهم. على سبيل المثال، قال قادة مسيحيون إن الجدار العازل

أعاق مسيحيي منطقة بيت لحم من الوصول الى كنيسة القيامة في القدس. وقالوا أيضا إنه جعل الزيارات إلى المواقع المسيحية في بيت لحم صعبة بالنسبة للمسيحيين الفلسطينيين الذين يعيشون على الجانب الغربي من الجدار. وأفاد الحجاج الأجانب وعمال الإغاثة الدينيون أيضا بصعوبة أو تأخير الوصول إلى المواقع الدينية المسيحية في الضفة الغربية بسبب الجدار.

بدأت وزارة الدفاع الإسرائيلية في أغسطس/آب البناء على جزء من الجدار الفاصل جنوب القدس بالقرب من دير وادي كريمزان لراهبات السالزيان ومدرسته التي تضم ما يقرب من 170 من الطلاب الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين. ورغم مناقشات من الدير وأصحاب الأراضي المتضررة، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قراراً في يوليو/تموز تسمح بموجبه لوزارة الدفاع بمواصلة بناء الجدار، شرط أن تترك وزارة الدفاع فجوة مقدارها 225 متراً (738 قدماً) بالقرب من الدير. ووفقاً لقيادة الدير ومنظمات غير حكومية محلية مدافعة عن حقوق المسيحيين، وقادة كنيسة مقرها القدس، فإن الجدار، إذا ما اكتمل تشييده على النحو المقترح من قبل المحكمة العليا، سيظل يعرقل وصول الجماعات الفلسطينية في بيت جالا إلى الدير والمدرسة، ويفصل سكان المنطقة عن أراضيهم الزراعية التي تعود ملكيتها الخاصة لهم. في 20 أغسطس/آب، فرققت قوات الأمن الإسرائيلية قداماً كان يقيم في الهواء الطلق مع مظاهرة على هيئة صلاة عامة بين الأديان احتجاجاً على الجدار في وادي كريمزان، مستخدمة الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين، وفقاً للصحافة المحلية.

وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية أزالَت خانة الديانة من بطاقات الهوية الفلسطينية في عام 2014، ظلت بطاقات الهوية القديمة قيد الاستخدام، حيث يتم إدراج حامل الهوية إما مسلم أو مسيحي بحسب متطلبات ما قبل عام 2014.

واحتفظت الحكومة الإسرائيلية بلوائحها السابقة بشأن إصدار التأشيرات للأجانب للعمل في القدس والضفة الغربية، والتي قالت مؤسسات مسيحية إنها أعاقَت عملها من خلال منع العديد من رجال الدين الأجانب من الدخول والعمل. وعلى سبيل المثال، استمر المدافعون عن حقوق المسيحيين في الكنائس اللاتينية (الكاثوليكية) والانجليكانية، في التعبير عن المخاوف بشأن صعوبة الحصول على تصاريح. واصلت الحكومة الإسرائيلية تقييد التأشيرات الممنوحة لرجال الدين المسيحيين العرب الذين يخدمون في الضفة الغربية أو القدس بالدخول لمرة واحدة، حيث قال قادة الرعية المحلية في الضفة الغربية بأن ذلك أدى إلى تعقيد السفر الضروري إلى المناطق الخاضعة لسلطتهم الرعوية

خارج الضفة الغربية أو القدس (مثل الأردن). وقال رجال دين وراهبات، وعمال آخرون في الحقل الديني من دول عربية إنهم لا يزالون يواجهون تأخيرات طويلة قبل الحصول على تأشيرات، كما أفادوا برفض متكرر لطلبات الحصول على تأشيرة الدخول. صرحت الحكومة الإسرائيلية أن التأخير في منح التأشيرات أو رفض منحها يعودان إلى المعالجة الأمنية.

وواصلت إسرائيل منع بعض رجال الدين المسيحيين العرب من دخول غزة، بمن فيهم الأساقفة وغيرهم من كبار رجال الدين الراغبين في زيارة رعاياهم أو أعضاء الكنائس التابعين لسلطتهم الرعوية.

ووفقا لقيادة الكنائس والعلمانيين الفلسطينيين، استمرت مجموعة من العوامل في توفير قوة دفع لزيادة هجرة المسيحيين من القدس والضفة الغربية، بما في ذلك القدرة المحدودة للجماعات المسيحية في منطقة القدس على التوسيع بسبب القيود المفروضة على البناء؛ والصعوبات التي يواجهها رجال الدين المسيحيون من ذوي الخبرة في الحصول على تأشيرات وتصاريح إقامة إسرائيلية؛ والقيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على لم شمل العائلات؛ ومشاكل الضرائب؛ والصعوبات الاقتصادية التي تسببت بها قيود السفر التي تفرضها إسرائيل.

كانت هناك حالات متواصلة من نشر وسائل الاعلام الرسمية في السلطة الفلسطينية لمادة غير متسامحة دينيا. وقد بث تلفزيون السلطة الفلسطينية مقابلات في مارس/آذار، ومايو/أيار، ويونيو/حزيران حيث اتفق مضيفو البرنامج مع الضيوف الذين أنكروا الوجود التاريخي لليهود في القدس. وفي برامج الأطفال التي بُثت على تلفزيون السلطة الفلسطينية في مارس/آذار كانت هناك إشارات إلى أن اليهود "أشرار". وأصدر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تصريحات علنية في 17 سبتمبر/أيلول، خلال فترة من الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في القدس، قال فيها إن كل قطرة من الدم الفلسطيني المسكوب في القدس كانت "طاهرة" وأن قوات الأمن الإسرائيلية دنست المسجد الأقصى "بأقدامها وأحذيتها القذرة".

واستمر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ورئيس بلدية القدس نير بركات، ومجلس المؤسسات الدينية في الأراضي المقدسة - وهو جماعة تضم الحاخامية الرئيسية في إسرائيل، ورؤساء الكنائس في القدس، والسلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، والمحاكم الشرعية الفلسطينية - إدانة ما تسمى بهجمات "تدفيع الثمن".

وواصلت الحكومة الإسرائيلية تصنيف أفراد "تدفيع الثمن" المخربين على أنهم أعضاء في "منظمات غير مشروعة"، وكانت هناك وحدة من الشرطة الاسرائيلية المتخصصة في التحقيق بهجمات "تدفيع الثمن" وهجمات أخرى على أماكن العبادة. وأفادت الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي أنهما يحققان في جميع الحالات المعروفة بأنها هجمات ذات دوافع دينية ويقومان باعتقالات حيثما أمكن ذلك، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام واصلت الإفادة بأن تلك الاعتقالات نادراً ما أدت إلى ملاحقة قضائية ناجحة. إلا أن العديد من هجمات "تدفيع الثمن" لم تتم ملاحقتها قضائياً.

واصلت الحاخامية الرئيسية في إسرائيل، ورؤساء الكنائس في القدس، والسلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ومحاكم السلطة الفلسطينية الشرعية الحوار بين الأديان حول التسامح الديني من خلال مجلس المؤسسات الدينية في الأراضي المقدسة، على الرغم من أن المجموعة لم تجتمع بالكامل خلال العام. وأصدر المجلس بيانات مشتركة يدين فيها هجمات "تدفيع الثمن".

استمر بعض المراقبين للممارسات الحفرية في القدس في تأكيدهم بأن سلطة الآثار الإسرائيلية، وهي هيئة حكومية اسرائيلية، استغلت الاكتشافات الحفرية للمعالم الأثرية التي تعزز مطالبات اليهود بمدينة القدس بينما تجاهلت اكتشافات حفرية أخرى ذات أهمية تاريخية. وواصلت مؤسسة تراث الحائط الغربي تشجيع الحفريات الأثرية الجارية شمال وغرب ساحة الحائط الغربي، بما في ذلك في الأنفاق التي تقع تحت ربع البلدة القديمة الخاص بالمسلمين، حيث قالت إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس إنهم يغيرون المشهد الديني في المنطقة المحيطة بالحرم الشريف/جبل الهيكل.

الانتهاكات التي ترتكبها قوات أجنبية وجهات فاعلة من غير الدول

أصدرت الجماعات المسلحة والإرهابية، بما فيها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، تصريحات معادية للسامية بالتزامن مع شن 22 هجوماً صاروخياً وشن 11 هجوماً آخر على إسرائيل من قطاع غزة. على سبيل المثال، أعلنت مجموعة سلفية تطلق على نفسها كتائب عمر في بيان لها مسؤوليتها عن إطلاق ثلاثة صواريخ من غزة في 3 يونيو/حزيران قائلة إن المجموعة مستمرة في "الجهاد ضد اليهود، أعداء الله" ولن يكون أحد قادراً على ردها.

واستمرت "شرطة الأخلاق" التابعة لحماس في معاقبة النساء بدفع غرامات على مخالفات مثل ارتداء ملابس "غير محتشمة"، (على سبيل المثال، ارتداء النمط الغربي أو الملابس الضيقة، مثل الجينز أو القمصان، أو عدم ارتداء غطاء الرأس) في الأماكن العامة، على الرغم من أن فرض بعض هذه القيود كان أقل كثيراً مما كان عليه في الماضي، وفقاً لبعض المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان. وصرح مصدر مسؤول في وزارة التربية والتعليم في غزة أنه لا توجد متطلبات قانونية تفرض على الطالبات في المدارس الابتدائية أو الثانوية ارتداء غطاء الرأس.

وأفادت جماعات مسيحية أن حماس انتهجت موقفاً متسامحاً تجاه وجود الأقلية المسيحية الصغيرة في غزة، ولم تفرض على المسيحيين الإلتزام بالشريعة الإسلامية. وذكر العديد من المسيحيين أنه على الرغم من أن التسامح الديني قد تحسن في غزة، غير أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في عام 2014 ألحقت أضراراً بالعديد من المباني المسيحية ودمرت منازل المسيحيين، وتركهم قلقين بشأن قدرتهم على الاستمرار في العيش هناك. واستمر الطلاب المسلمون في حضور المدارس التي تديرها المؤسسات المسيحية أو المنظمات غير الحكومية في غزة.

ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، واصلت حماس السيطرة الفعلية على قطاع غزة لمنع السلطة الفلسطينية من التحقيق والملاحقة القضائية لحالات التمييز الديني التي تحصل في غزة، بما في ذلك ما أفادت به تقارير عن التحيز ضد المسيحيين في التوظيف في القطاع الخاص وفي تحقيقات بخصوص مضايقة الشرطة للمسيحيين.

وواصلت وسائل الإعلام التي تديرها حماس بث برامج معادية للسامية والتشجع على العنف ضد اليهود. على سبيل المثال، في بث تلفزيوني في 4 سبتمبر/أيلول أبقى أحد المضيفين على فضائية الأقصى التي تديرها حماس استحسانه لطفل كان يجري مقابلة معه والذي قال إنه يريد أن يصبح مهندساً كي "ينسف اليهود"، وشجع الطفل على مواصلة "الجهاد."

في يونيو/حزيران عثر على منشورات تحمل شارة تنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، موزعة في جميع أنحاء حي بيت حنينا الفلسطيني في القدس الشرقية مع تهديد للمسيحيين المحليين بالقتل إذا لم يغادروا القدس خلال شهر رمضان. وفي إشارة إلى رفض الأغلبية الساحقة لوجود داعش بين الفلسطينيين في الاقتراع المحلي، اشتبه القادة الفلسطينيون علناً، بأن المنشورات غير أصلية، وأدانوا المنشورات وأية تهديدات للمجتمع المسيحي الفلسطيني.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

بالإضافة إلى موجة العنف المجتمعي بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول، كانت هناك حالات قتل وحوادث عنف أخرى بررها الجناة على أسس دينية. في يوليو/تموز هاجم مستوطنون يهود منزل أحد الفلسطينيين مما أسفر عن مقتل صبي عمره 18 شهراً ووالديه. وألقى شبان فلسطينيون الحجارة وقنابل المولوتوف وارتكبوا أعمال عنف أخرى ضد الزوار اليهود لقبر يوسف في نابلس والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون. وقام يهود متشددون بمضايقة رجال الدين المسيحيين، واليهود المسيحيين، والمصلين اليهود، وزوار الأماكن الدينية. واصلت وسائل الإعلام الفلسطينية نشر وإذاعة مواد معادية للسامية. ونفذ ما يشتبه بأنهم متشددون يهود هجمات "تدفيح الثمن" ضد ممتلكات دينية تعود للمسيحيين والمسلمين. وأفادت تقارير أن شباناً فلسطينيين قاموا بحرق متعمد وأعمال تخريب لمقبرة جبل الزيتون، وكنيس بيتشي أولام وقبر يوسف في الضفة الغربية. بما أن الدين والإثنية يرتبطان غالباً ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من الأحداث على أنها نابعة فقط من الهوية الدينية.

في يوليو/تموز وقع هجوم على منزل فلسطيني في قرية دوما جنوب نابلس باستخدام أجهزة حارقة محلية الصنع، مما أدى إلى مقتل صبي عمره 18 شهراً وتعرض شقيقه البالغ من العمر أربع سنوات ووالديه لإصابات بالغة. وقد توفي الوالدان في وقت لاحق متأثرين بحروقهما. وكتب الجناة بالعبرية "انتقام" ورسوموا نجمة داود على المنزل باستخدام دهان الرش. أدان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الهجوم. وقد ألقت الشرطة القبض على عدد من المستوطنين اليهود كمشتببه بهم. وظلت قضيتهم بانتظار البت فيها بحلول نهاية العام.

واصل الشبان الفلسطينيون ارتكاب أعمال عنف ضد الزوار اليهود لقبر يوسف في نابلس وجبل الزيتون، مما أدى إلى بعض الإصابات للزوار من رشق الحجارة من قبل المهاجمين الفلسطينيين.

وقال رجال دين مسيحيون محليون إن بعض اليهود الإسرائيليين في القدس استمروا في تعرضهم لسوء المعاملة، بما في ذلك الشتائم واللبصق. ووقعت هذه الحوادث في معظم الأحيان بالقرب من الكنائس التي على خط التماس بين القدس الشرقية والغربية، في البلدة القديمة، وبالقرب من المكان المقدس المشترك "العلية" (وهو موقع العشاء الأخير التعبدية)/قبر داود بالقرب من البلدة القديمة.

وأفاد سائقو سيارات يعملون في أو بالقرب من أحياء اليهود المتشددين أنهم تعرضوا في يوم السبت في القدس لحوادث المضايقة - مثل الإهانة أو البصق - من قبل السكان اليهود المتشددين في تلك الأحياء. وبحسب الصحافة المحلية، واصلت بعض الجماعات المتشددة انتقاد سكان القدس الذين لم يلتزموا بالتفسير الصارم للشريعة اليهودية الأرثوذكسية حول المسائل، بما في ذلك ما إذا كانت المصالح التجارية في أحياء ذات أغلبية غير متشددة في القدس - مثل دار السينما الكبرى التي اكتمل بناؤها في القدس الغربية - يمكن أن تظل مفتوحة يوم السبت.

واستمر اليهود المتشددون عند الحائط الغربي في المضايقة اللفظية للزوار والمصلين اليهود الذين لا يتماشون مع التقاليد الأرثوذكسية اليهودية، مثل ارتداء الملابس المحتشمة أو الفصل بين الجنسين في ساحة الحائط الغربي. وواصل أعضاء المذهب اليهودي المحافظ والإصلاحي الإنتقاد العلني لفصل الجنسين والأنظمة التي تتحكم في صلاة النساء عند الحائط الغربي.

واصل رجال ونساء متشددون مضايقة الأفراد المشاركين في شعائر الصلاة التي تنظمها جماعة نساء الحائط عند الحائط الغربي، حيث أقيمت صلوات كل شهر ما عدا سبتمبر/أيلول. وشملت المضايقات المصادرة الفعلية للفائف التوراة التي سعت المشاركات من نساء الحائط لاستخدامها في الخدمات الدينية في قسم النساء من الحائط الغربي، وفقا للصحافة المحلية ومنظمات غير حكومية معنية بالحرية الدينية. واستمرت نساء الحائط في الدفاع عن حق النساء في جلب التوراة إلى ساحة الحائط الغربي والقراءة منها بصوت عالٍ.

ووفقا لشهود يهود ومسيحيين إنجيليين، عارضت جماعات مسيحية قائمة جهودهم في الحصول على اعتراف رسمي من السلطة الفلسطينية بسبب نشاطهم التبشيري.

واستمر اليهود المؤيدون للوصول إلى وأداء الطقوس الدينية في موقع الحرم الشريف/جبل الهيكل، مثل أمناء جبل الهيكل ومعهد الهيكل، الدعوة إلى زيادة إمكانية وصول اليهود للموقع وأداء الصلاة فيه إضافة إلى بناء هيكل يهودي ثالث هناك، على الرغم من استمرار الحاخامات الأرثوذكس في تثبيط الزيارات اليهودية للموقع. واصل الفرع الشمالي للحركة الإسلامية في إسرائيل دعوته، وهو جماعة سياسية ودينية معارضة للمشاركة في الحكم المحلي أو الوطني؛ وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت في نوفمبر/تشرين الثاني أنها حركة غير شرعية لدعوتها الأعضاء لـ "الدفاع" عن لمسجد

الأقصى. وظل أعضاء الحركة متواجدين في الموقع لمواجهة ما قالوا أنها كانت انتهاكات للوضع الراهن.

خلال مظاهرات في القدس في شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول احتج تنظيم لاهافا اليهودي الإسرائيلي ضد العلاقات الاجتماعية بين اليهود والفلسطينيين. وأفادت تقارير أن المنظمة الإسرائيلية اليهودية ياد لاخيم واصلت الضغط على النساء اليهوديات كي لا يواعدن رجالاً فلسطينيين وحذرت الرجال الفلسطينيين كي يبقوا بعيداً عن النساء اليهوديات. وواصلت المنظمة أيضاً تشجيع الناس على الإبلاغ عن الأزواج اليهود-الفلسطينيين.

ووفقاً لمصادر فلسطينية واصلت معظم العائلات المسيحية والمسلمة في الأراضي المحتلة الضغط على أبنائهم، وخصوصاً بناتهم، للزواج من نفس الجماعات الدينية. وواجه الأزواج الذين تحدوا تلك الأعراف المجتمعية، خصوصاً بين الفلسطينيين المسيحيين أو المسلمين الذين تزوجوا من يهود، معارضة كبيرة من المجتمع والأسرة. وكانت الأسر تتبرأ أحياناً من الفتيات المسلمات والمسيحيات اللاتي يتزوجن من رجال من غير دينهن. وذكرت منظمات غير حكومية ورجال دين محليون أنه كان من الصعب على المسيحيين الفلسطينيين الحصول على الطلاق بسبب القيود المفروضة من قبل بعض الكنائس، بما في ذلك الكنائس الانجليكانية/الأسقفية، ضد البت في حالات الطلاق في محاكمها التي تنظر في قضايا الأحوال الشخصية.

وواصلت وسائل الإعلام الفلسطينية بث برامج معادية للسامية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، نظم تنظيم لاهافا مسيرات هتف فيها المشاركون "الموت للعرب"، وفقاً للصحف المحلية.

ووفقاً للصحافة المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي، واصل المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية تبرير هجماتهم على الممتلكات الفلسطينية، مثل اقتلاع أشجار الزيتون الفلسطينية أو شن هجمات "تدفيع الثمن"، حسب الضرورة دفاعاً عن اليهودية. كما استمرت بعض الجماعات اليهودية في المطالبة بتدمير قبة الصخرة الإسلامية والمسجد الأقصى ليتسنى بناء هيكل يهودي ثالث. على سبيل المثال، خلال مسيرة التي قامت بها الجماعة اليمينية "العودة إلى [معبد] الجبل" في البلدة

القديمة في 10 ديسمبر/كانون الأول، وزعت قمصان (تي شيرت) عليها عبارات تدعو إلى بناء الهيكل اليهودي وتدمير قبة الصخرة، وفقاً لما أوردته الصحافة والإعلام.

وبحسب الصحافة المحلية، في هجومين منفصلين من هجمات "تدفيع الثمن" وقعا في فبراير/شباط، اشتبه بقيام سكان يهود في القدس بإضرار النار في مبنى ملحق ببطيريركية الروم الأرثوذكس قرب مدينة القدس القديمة، وبمسجد خارج بيت لحم في الضفة الغربية. ورافقت الهجمات كتابات غرافيتي معادية للمسيحية والمسلمين، على التوالي. ووفقاً للصحافة، اشتبه أيضاً بسكان يهود في القيام بهجمات على سيارات في القدس الشرقية في يناير/كانون الثاني ومارس/آذار وأكتوبر/تشرين الأول وفي تخريب سيارات أخرى والكتابة على الجدران. وقد تضمنت هجمات "تدفيع الثمن" الإضافية حرائق متعمدة وأعمال تخريب وكتابة شعارات معادية للإسلام على جدران المساجد في الضفة الغربية، وتدنيس المقابر الإسلامية والمسيحية في القدس.

أفادت منظمات غير حكومية محلية أن الفلسطينيين واصلوا القيام بحرائق متعمدة وتخريب ضد شواهد القبور اليهودية في مقبرة جبل الزيتون. وعلى الرغم من أن البيانات لم تكن كاملة، فقد قدرت منظمات غير حكومية أن عدد الحوادث لم يكن مرتفعاً كما في عام 2014 حيث كانت النسبة الأعلى لمثل هذه الحوادث. ووفقاً للشرطة الإسرائيلية، كان الشبان الفلسطينيون المشتبه بهم الرئيسيين في تدنيس كنيس بيتشي أولام في يوليو/تموز الذي يقع في وسط مدينة القدس، حيث أضرمت الجناة النار في الستائر التي تغطي التابوت ورشوا الجدران بدهان على هيئة صلبان معقوفة. في 16 أكتوبر/تشرين الأول، أفادت تقارير أن فلسطينيين قاموا بأعمال تخريب وأضرمت النار في قبر يوسف في الضفة الغربية، مما تسبب في أضرار كبيرة في أجزاء من المجمع؛ وقد أدان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الهجوم.

أدان مجلس المؤسسات الدينية في الأراضي المقدسة علناً تدنيس القبور في المقبرة اليهودية في جبل الزيتون، وإحراق وتخريب كنيس أولام بيتشي، وأعمال أخرى مدفوعة بالتعصب الديني على مدار العام.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

التقى مسؤولون من القنصلية العامة الأمريكية في القدس مع مسؤولين من السلطة الفلسطينية لمناقشة التسامح الديني والتغيرات المتصورة للوضع الراهن للمواقع الدينية. وأثار موظفو القنصلية العامة مع السلطات المحلية وجهات النظر وبواعث القلق التي أعربت عنها كل من الأغلبية والأقليات الدينية.

وذهب موظفون كبار من وزارة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك السفير المتجول للحرية الدينية الدولية، والمبعوث الخاص بمكافحة معاداة السامية، إلى القدس والضفة الغربية كجزء من الرحلات إلى إسرائيل في مايو/أيار، وسبتمبر/أيلول، ونوفمبر/تشرين الثاني، لعقد اجتماعات مع السياسيين وقادة المجتمع المدني والديني المحلي لمناقشة التسامح الديني وضرورة التعاون ضد التعصب الديني. كما التقى الوفد مع يهود ومسيحيين ومسلمين عانوا من هجمات "تدفيع الثمن".

والتقى القنصل العام وموظفو القنصلية العامة بانتظام مع ممثلي نطاقات كاملة من الجماعات الدينية في القدس والضفة الغربية، وفي قطاع غزة حيثما أمكن. وشملت هذه الزيارات لقاءات مع قادة الأوقاف وقادة مسلمين في القدس وأنحاء الضفة الغربية، ولقاءات مع الحاخامات الإصلاحيين، والمحافظين، والأرثوذكس، والحاخامات اليهود المتشددين، وممثلين عن المؤسسات اليهودية المختلفة. كما أجروا اتصالات منتظمة مع قادة مجلس المؤسسات الدينية في الأراضي المقدسة مثل الروم الأرثوذكس واللاتين (الروم الكاثوليك)، والبطريركيات الأرثوذكسية الأرمنية، فضلا عن لقاءات مع قادة الكنائس الانجيلية واللوثرية، وكذلك مع قادة الجماعات المسيحية الإنجيلية. وشملت اللقاءات نقاشات حول بواعث قلق الجماعات الدينية بخصوص التسامح الديني وإمكانية الوصول إلى المواقع الدينية، واحترام رجال الدين، والهجمات على المواقع الدينية ودور العبادة.

وزار موظفو القنصلية العامة مقبرة جبل الزيتون وضواحيها للحصول على معرفة مباشرة بخصوص الهجمات على المصلين اليهود هناك. وواصل القنصل العام وغيره من موظفي القنصلية العامة زيارة مواقع هجمات "تدفيع الثمن"، بما في ذلك الحريق المتعمد في قرية دوما. وحقق موظفو القنصلية العامة في مجموعة من التهم، بما في ذلك مزاعم الأضرار التي لحقت بأماكن العبادة، والخطب غير المتسامحة، والادعاءات المتعلقة بالوصول إلى المواقع الدينية، وأصدروا بيانات تدين هذه الأعمال، بما في ذلك بيانات ضد هجمات "تدفيع الثمن".